النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأسباب والمحددات

د/ أحمد فاروق عباس

مدرس بقسم الاقتصاد – كلية التجارة (بنين) – جامعة الأزهر

مقدمة

إن النزاع التجاري المتصاعد بين كل من الصين والولايات المتحدة لا يتعلق بفائض الميزان التجاري الصيني ، الذي يحقق تراكماً يزداد عاماً بعد عام ، بل هو هجوم شامل على استراتيجية الصين التي تهدف إلى جعلها اقتصاداً متقدماً ومعتمداً على الذات ، ويتساوى مع الغرب وربما تفوق عليه .

وقد تحركت المواجهة التجارية بين الولايات المتحدة والصين من مرحلة المناوشات إلى نزاع مكتمل الأركان ، وقد اتسعت رقعة الصراع والمنافسة بين الدولتين وتخطت مرحلة النزاع التجاري على الصادرات ووصلت إلى مجالات الصناعة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وغير ذلك من مجالات شديدة التقدم .

وقد حققت الصين خلال أربعة عقود ماضية انجازات غير مسبوقة فى تاريخ التنمية ، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧ نحو ٢٣٧,١٢ مليار دولار (كان ناتجها المحلي الاجمالي عام ١٩٧٨ حوالي ١٥٥ مليار دولار) ، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من ١٦٥ دولار عام ١٩٧٨ إلى أكثر من ثمانية آلاف دولار فى نهاية ٢٠١٦ ، والصين التي لم يكن فيها أي استثمارات أجنبية مباشرة قبل أربعة عقود بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها عام ٢٠١٧ نحو ١٣٥,٣٢٠ مليار دولار[١]، وحافظت على وضعها كثاني أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة .

وقد ظلت العلاقات الصينية الأمريكية مستقرة لعدة عقود ، حتى مع وجود اختلافات على تحديد السعر الحقيقي للعملة الصينية (اليوان) ، وقد قطعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين أشواطاً من التقدم ، لكن مع التقدم الاقتصادي المطرد للصين ظهر فى الولايات المتحدة فى بداية عام ٢٠١٥ جدل حول الاستراتيجية

(١) قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) على شبكة الانترنت :
https://unctadstat.unctad.org/

الأمريكية واجبة الاتباع تجاه الصين ، وهو الأمر الذي يشير إلى بداية ظهور الصعوبات فى العلاقات بينهما .

إن قيادة الولايات المتحدة للاقتصاد العالمي فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار مهددة من قبل الصين ، فالصين أوشكت على تولي قيادة الثورة الصناعية الرابعة ، ومن يتفوق فيها سوف يحتل قيادة العالم اقتصادياً ، ومن هنا كانت الإجراءات الأمريكية لضمان ألا تهدد الصين قيادة الولايات المتحدة للابتكارات والتكنولوجيات الجديدة ، ومن هذه الزاوية ، فالصراع بين الولايات المتحدة والصين الصاعدة فى التكنولوجيات الجديدة لا يمكن تجنبه من وجهة نظر أمريكية .

إن الحرب التجارية بين البلدين أكبر من اتهامات أمريكا للصين بازدياد العجز فى الميزان التجاري بينهما لصالح الصين ، والذي بلغ عام ٢٠١٨ نحو ٤١٩ مليار دولار (بلغت صادرات الصين للولايات المتحدة نحو ٥٣٩ مليار دولار ، بينما بلغت الواردات الصينية منها نحو ١٢٠ مليار دولار) ، وأنه بالتالي يتعين على الصين أن تفتح أسواقها للمزيد من السلع والمنتجات الأمريكية ، وأن تشتري أكثر من السلع الأمريكية حتى تحد من هذا العجز .

وقد مثلت استراتيجية الصين "صنع فى الصين ٢٠٢٥" أبرز مخاوف الولايات المتحدة من التقدم الصيني المطرد نحو مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ، وقد أعلنت تلك الخطة فى مايو ٢٠١٥ مستهدفة زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني فى الصناعات شديدة التطور والتكنولوجيات الجديدة ، وقد قوبلت الخطة الصينية بشكل عدائي من الولايات المتحدة التي تسيطر حاليا على قطاع التكنولوجيا ، واعتبرت أن الصين تستهدف السرقة والاستيلاء على ابتكاراتها ومجهودها العلمي ، ثم البناء عليه للسيطرة على القطاعات التكنولوجية وإزاحتها من القمة العالمية فى هذا المجال .

كما جاءت مبادرة الحزام والطريق الصينية عام ٢٠١٣ كخطوة رئيسة فى بدء الصدام بين أكبر اقتصادين فى العالم ، وتعد مبادرة الحزام والطريق أهم مبادرة عالمية للصين ، وتهدف إلى تقوية علاقات الصين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دول وقارات العالم الثلاث (أسيا وإفريقيا وأوربا) ، كما تهدف إلى تأمين إمدادات الطاقة ، وتعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) وجعلها عملة رئيسة

للتبادل التجاري العالمي ، وزيادة النفوذ الصيني على المستوى الإقليمي والعالمي ، وهو ما يتناقض مع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تم الإعلان عنها فى ديسمبر ٢٠١٧ ، واعتبرت أن الصين منافس استراتيجي لأمريكا ، وأن الوسائل التي تستعملها الصين حاليا تعمل على زيادة نفوذها حول العالم .

أهمية الدراسة

فى مارس ٢٠١٨ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية نزاعها التجاري مع الصين ، فى محاولة لإخضاع أكبر خصم اقتصادي للولايات المتحدة ، وكان ذلك تكراراً لما فعلته مع اليابان فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين ، وقد وصفت هذه المواجهة التجارية مع الصين بأنها السبيل الوحيد لحماية المنتج الأمريكي من غزو المنتجات الصينية ، وتتمثل أبرز مظاهر هذا الصراع التجاري فى فرض تعريفات جمركية باهظة على منتجات الدولة المنافسة ، بهدف خلق حواجز لتقويض حركة التجارة مع الدولة المستهدفة ، وقد خلقت هذه الحرب التجارية اضطرابات اقتصادية داخل الولايات المتحدة نفسها ، وهبطت البورصات إلى مستويات دنيا ، وبالنسبة للصين كان لهذا النزاع التجاري الحاد تأثيره المباشر على الاقتصاد الصيني ، فقد تراجع معدل النمو الصناعي لأدني مستوى له من سبع عشرة سنة ، وتراجعت البورصات كما لم يحدث من قبل ، متأثرة باضطراب الأسواق ، وقد دفع ذلك الصين إلى تقديم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية .

ويمكن القول أن مشروعات الصين المستقبلية هي السبب فى بدء الصراع التجاري بين أمريكا والصين وأحد أبرز مظاهره ، فمنذ أن طرح الرئيس الصيني مبادرة الحزام والطريق بمكونيها البري والبحري عام ٢٠١٣ ، ثم خطة " صنع فى الصين ٢٠٢٥ " عام ٢٠١٥ وقد تفاعل مع هذه المشروعات والخطط الكبرى عدد كبير من دول العالم – ترحيباً أو تحفظاً – واتسع نطاق الجدل الإقليمي والعالمي حول طبيعة تلك المبادرات ، وحجم المكاسب والخسائر التي يمكن أن تنتج عنها للأطراف المختلفة .

ومن المتوقع أن تترك مشروعات ومبادرات الصين الاقتصادية المستقبلية (مبادرة الحزام والطريق – خطة " صنع فى الصين ٢٠٢٥ ") أثرها الكبير على بنية الاقتصاد العالمي ، ومواقع القوة والتأثير فيه ، وبطبيعة الحال سيترك ما يفرزه هذا الصراع بين

أكبر اقتصادين فى العالم أثره على البلدين المعنيين ، وعلى الاقتصاد العالمي ، وعلى حركة التجارة الدولية ، وكذلك على مواقع الدول والأطراف المختلفة .

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فى الآتي :

دراسة أسباب النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين ، وأبرز مظاهره وتداعياته .

دراسة النزاع التجاري بين اليابان والولايات المتحدة كأحد أهم الخبرات التاريخية الحديثة فى هذا المجال ، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين النزاع الحالي بين الصين والولايات المتحدة .

رصد والتعرف على أبرز خطوات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة ، وأثرها على البلدين وعلى الاقتصاد العالمي .

فرضية الدراسة

الحرب التجارية هي مظهر للصراع بين الولايات المتحدة والصين ، ولكن الأسباب الحقيقية للصراع هي مشروعات الصين الاقتصادية الطموحة (مبادرة الحزام والطريق – خطة " صنع فى الصين ٢٠٢٥ ") لتغيير بنية الاقتصاد العالمي لمصلحتها .

تمتلك الصين العديد من الخيارات والوسائل فى صراعها التجاري مع الولايات المتحدة .

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي ، والذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات والمعلومات المتاحة عن طبيعة المشكلة المطروحة ، لتحديد أبعاد الظاهرة محل الدراسة ، وفهم طبيعتها ومحدداتها وأسبابها ، والوصف والتحليل لهذه المادة العلمية للتوصل إلى فهم أشمل وتحديد أعمق لأبعادها ، وصولاً إلى استخلاص النتائج التي تم التوصل إليها فى هذا الشأن .

خطة الدراسة

تتناول الدراسة الموضوع محل البحث فى مبحثين رئيسين ، بالإضافة إلى الخاتمة والنتائج والتوصيات ، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : محاور التنمية فى الصين وعلاقتها بالنزاع التجاري الأمريكي الصيني

أولاً : استراتيجية " صنع فى الصين ٢٠٢٥ "

ثانياً : مبادرة الحزام والطريق الصينية .

المبحث الثاني : محددات النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة ومنافسيها .

أولاً : النزاع التجاري بين اليابان والولايات المتحدة .

ثانياً : النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات .

المبحث الأول

محاور التنمية فى الصين وعلاقتها بالنزاع التجاري الأمريكي الصيني

شهد الانفتاح والإصلاح الاقتصادي فى الصين والذي بدأ أواخر عام ١٩٧٨ واستمر خلال العقود الأربعة الماضية ثلاث مراحل :

شملت المرحلة الأولى عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، وأهم ملامحها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبناء البنية التحتية ، وإقامة المشروعات الصناعية ، وقد نجحت الصين فى ذلك ، ففي أواخر التسعينيات من القرن العشرين وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذروته ، وأصبحت الصين مصنع العالم[١] ، وبدأت المرحلة الثانية لانفتاح الصين على العالم الخارجي مع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ وحتي عام ٢٠١٣ ، وأنجزت الصين فى تلك الفترة مهمة تحقيق الارتباط بالعالم فى مجال قوانين التجارة والاستثمار ، ولم تتراجع القدرة التنافسية العالمية لقطاع التصنيع الصيني كما توقع البعض ، بل ارتفعت وأصبحت الصين أكبر دولة صناعية فى العالم .

والمرحلة الثالثة بدأت عام ٢٠١٣ مع بدء رئاسة جديدة للدولة الصينية ، والتي بدأت فى طرح المبادرات الاقتصادية الكبرى ، ممثلة فى مبادرة الحزام والطريق عام ٢٠١٣ ، وخطة صنع فى الصين ٢٠٢٥ التي بدأ العمل والإعداد لها منذ عام ٢٠١٣ ، وقد ظهرت للوجود عام ٢٠١٥ ، ويمكن القول أن تلك الخطط شديدة الطموح للصين هي السبب الرئيس لتزايد حدة الصراع الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي بين الصين والولايات المتحدة ، وسوف ندرس فى هذا المبحث أهم مبادرتين صينيتين فى هذا المجال وهما :

---

(١) وضع مؤشر التنافسية الصناعية الصين فى المرتبة الأولى عالميا عام ٢٠١٢ ، وقد حافظت الصين على مركزها فى السنوات التالية . وطبقا لبيانات اليونيدو ، ارتفعت حصة الصين فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنحو ٥,٦ مرة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤ . فقد أصبحت الصناعة التحويلية فى الصين أكبر قطاع فى البلاد . وشكلت عام ٢٠١٢ أكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وأكثر من ١٨٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى العالم . وتعد الصين اليوم أكبر مصدر فى العالم . وقد تضاعفت حصة الصادرات من المنتجات متوسطة وعالية التقنية تقريبا خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠١٢ . وقد تسببت الأسعار الأكثر انخفاضا بالإضافة إلى القدرة التنافسية العالية لسوق الصين فى أن العديد من شركات الصناعات التحويلية نقلت الإنتاج من البلدان الصناعية الأكثر تكلفة إلى الصين . لمزيد من التفاصيل انظر :

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ، تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦ . دور التكنولوجيا والابتكار فى التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ، اليونيدو ، ٢٠١٦ ، ص ص ، ٢٤ – ٣٧ .

أولاً : استراتيجية صنع فى الصين ٢٠٢٥ .

ثانيا : مبادرة الحزام والطريق .

أولاً : استراتيجية صنع فى الصين ٢٠٢٥

وضعت العديد من الدول الكبرى استراتيجيات لتعزيز قطاعاتها التصنيعية والتكنولوجية ، ففي عام ٢٠١١ أصدرت الولايات المتحدة " خطة شراكة التصنيع المتقدم " لتأمين القيادة الأمريكية فى التصنيع المتقدم ومجالات التكنولوجيا الفائقة ، وطرحت ألمانيا " استراتيجية التكنولوجيا العالمية الجديدة ٢٠٢٠ " ، ووضعت بريطانيا " استراتيجية الصناعة البريطانية ٢٠٥٠ " ، وطرحت اليابان " استراتيجية انترنت الأشياء، وعلوم وتطبيقات الروبوت " ، كما وضعت فرنسا " خطة الصناعة من أجل المستقبل " ، فى حين تبنت جمهورية كوريا " خطة تعزيز قوة دفع النمو المستقبلي " .

وبرغم أن الصين تحتل المرتبة الأولى فى العالم من حيث حجم الإنتاج الصناعي ، إلا أنه مازالت هناك فجوة كبيرة بين القطاع الصناعي الصيني ونظيره فى الدول الصناعية المتقدمة ، من حيث الفاعلية والعائد والجودة والهيكل الصناعي واستهلاك الموارد ، ولكي تنافس الصين على القمة العالمية اقتصادياً فلابد للقطاع الصناعي والتكنولوجي الصيني أن يحول تركيزه من الاهتمام بالحجم والسرعة إلى الاهتمام بالجودة والعائد ، ومن النمو بسرعة عالية إلى التنمية عالية الجودة[١] .

وقد قررت الحكومة الصينية الجديدة التي تولت السلطة فى مارس ٢٠١٣ تغيير الأولويات الصناعية للصين ، من الاهتمام والتركيز على الصناعات التقليدية إلى الاهتمام بالصناعات شديدة التقدم وعالية التكنولوجيا ، وتقديم المبادرات الاقتصادية التي تخدم هذه الاستراتيجية الجديدة ، لكي تتخلص من تبعيتها التكنولوجية للغرب ، وتصبح إحدي الدول الكبرى فى مجال التكنولوجيا المتقدمة ، ومن هنا جاءت استراتيجية " صنع فى الصين ٢٠٢٥ " التي تهدف من خلالها إلى تطوير القطاع الصناعي الصيني بالمجهود والقوة الذاتية والإمكانيات الصينية ، وذلك فى عدة جوانب ، تركز فى مجملها على الصناعات المتقدمة والتكنولوجيا فائقة التطور ، وليست الصناعات متدنية الجودة والأسعار ، وكثيفة الاستهلاك للطاقة ، فاهتمت

(١) تشو سن دي ، صنع فى الصين ٢٠٢٥ فى الثورة الصناعية الرابعة ، على الرابط (بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٨) ؛
http://arabic.china.org.cn/txt/2018-06/24/content_53244931.htm

الصين بصناعات الفضاء وما يرتبط بها من أقمار صناعية وصواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت ، وصناعة أشباه الموصلات ، والروبوتات والمركبات الآلية ، والطاقة النووية ، ومجالات الطب الحيوي والخلايا الجذعية الجنينية .

وفي عام ٢٠١٣ نظمت الأكاديمية الصينية للهندسة فريقاً ضم أكثر من مائة عالم وأكاديمي لبحث اتجاه تطوير القطاع الصناعي والتكنولوجي الصيني ، ودراسة استراتيجيات وسياسات الدول الصناعية المتقدمة ، وقضايا القطاع الصناعي الصيني وبعد سنتين من الجهود قدم الفريق دراسة موسعة حول القطاع الصناعي الصيني ، استندت إليها الحكومة الصينية فى صياغة استراتيجية " صنع فى الصين ٢٠٢٥ " والتي أعلنت فى مايو ٢٠١٥ ، وبناء على ذلك تقرر تنفيذ خمسة مشروعات بحلول عام ٢٠٢٥ وهي[١] :

١ – بناء مركز ابتكار لقطاع الصناعة .

٢ – التصنيع الذكي والتصنيع الأخضر .

٣ – تعزيز أساسيات الصناعة ، وابتكار المعدات الراقية .

٤ – صياغة خطة لتنمية المواهب والكفاءات .

٥ – صياغة خطة لتنافسية صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والمواد الجديدة والأدوية .

وفي نوفمبر ٢٠١٧ أعلن وزير العلوم والتكنولوجيا الصيني تشكيل فريق من كبري الشركات التكنولوجية الصينية لقيادة الدولة فى مجال الذكاء الاصطناعي ، وقد بدأت هذه الشركات فى إنشاء منصات لجمع أكبر قدر من المعلومات والخبرات التي يمكن توظيفها فى هذا المجال ، وتخصص شركة على بابا – على سبيل المثال – نحو ١٥ مليار دولار لعمليات البحث والتطوير ، كما تتوسع شركة هواوي فى عمليات الاستثمار فى الجيل الخامس للإنترنت[٢] .

وقد تم تحديد عشرة قطاعات رئيسة سيتم التركيز عليها وهي . تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، أدوات التحكم العددي ، الروبوتات ، الأجهزة والمركبات

(١) إيهاب خليفة .. مأزق هواوي . أبعاد الصراع الصيني – الأمريكي على الهيمنة التكنولوجية . . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . أبو ظبي . الإمارات العربية المتحدة . ٢٠١٨ . ص ٢ .

(٢) المرجع السابق . ص ٣ .

الفضائية ، أجهزة الهندسة البحرية والسفن فائقة التكنولوجيا ، أجهزة ومركبات السكك الحديدية ومركبات توفير الطاقة ، الطاقة الجديدة ، المواد الجديدة ، الطب البيولوجي والأجهزة الطبية ، الآلات الزراعية.

وتهدف الصين من وراء هذه الاستراتيجية إلى خفض اعتماد البلاد على التكنولوجيا الأجنبية ، وهدفها الأساسي زيادة المكون المحلي فى الصناعات الأساسية إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ ، ثم إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ [١] .

وقد أعلنت الصين مراراً أن الاستراتيجية عادلة ولا تستهدف سرقة مجهود دولة أو دول أخرى ، كما أنها تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) ، فالخطة الصينية منفتحة على مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية والمستثمرين الأجانب ، فهي استراتيجية شفافة .

ومن وجهة نظر أمريكية تعد خطة صنع فى الصين ٢٠٢٥ هي جوهر النزاع بين الولايات المتحدة والصين[٢] ، وأن الأمر لا يتعلق فقط بفارق التجارة البينية بين البلدين ، فلو كان الأمر يتعلق بالتجارة فقط ، فقد كان يمكن تجنب الحرب التجارية بينهما بعد أن عرضت الصين بشكل علني ومباشر فى يونيو ٢٠١٨ أنه بمقدورها زيادة وارداتها من السلع والمنتجات الأمريكية بقيمة ٧٠ مليار دولار خلال عام ، ولكن تم رفض هذا العرض ، لأنه فشل فى معالجة القضايا الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة ، والمتعلقة بحيازة الصين للملكية الفكرية الغربية ، ونقل التكنولوجيا باستخدام الضغوط على الشركات ، وحماية السوق الصينية[٣] .

وقد تزايدت المخاوف الأمريكية من هذا النشاط الصيني المتسارع فى مجالات التكنولوجيا فائقة التقدم ، فقد أصدرت وزارة التجارة الأمريكية قراراً بمنع شركة هواوي وشركة ZTE الصينيتين من شراء معالجات الهواتف الذكية والمحمولة من شركة " كوالكوم Qualcomm " الأمريكية ، وهي عملاق صناعة الرقائق الالكترونية والمتخصصة فى تكنولوجيا نظم الاتصالات ، كذلك منعت الإدارة الأمريكية عام ٢٠١٨

(1) Lingling Wei and Bob Davis " China prepares policy to increase Access for Foreign Companies " The Wall Street Journal , 12/12/2018 , in https://www.wsj.com/articles/china-is-preparing-to-increase-access-for-foreign-companies-11544622331:

(2) - Daniel Gros " This is not a trade war , it is a struggle for technological and geo-strategic dominance" in " The US-China trade war " cesifo forum , vol.20 , spring 2019 , pp: 21-26.

(3) - Stormy A. Mildner & Claudia Schmucker " The battle of the giants : US trade policy vis-à-vis China " in " The US-China trade war " cesifo forum , vol.20 , spring 2019 , p:6 .

شركة " برودكم ليمتد " السنغافورية من محاولتها الاستحواذ على شركة " كوالكوم " فى صفقة قدرت بنحو ١٤٢ مليار دولار بسبب مخاوف من إضعاف المنافسة الأمريكية لصالح الصين .

كما شملت الإجراءات الأمريكية فرض قيود على الشركات التي بها نسبة مساهمة صينية تتجاوز ٢٥٪ والتي تسعي للاستثمار أو شراء تكنولوجيا أمريكية متقدمة فى مجالات محددة ، مثل الشرائح الدقيقة والتشفير فضلاً عن مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتات ، كما منعت الإدارة الأمريكية الطلاب الصينيين الذين يدرسون مجالات لها علاقة بالتكنولوجيا المتقدمة من الحصول على فيزا لأكثر من عام واحد .

وقد بلغت الاستثمارات الصينية فى الشركات الناشئة فى الولايات المتحدة ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ لكنها قفزت إلى ٩,٩ مليار دولار عام ٢٠١٥ وهو العام الذي أعلن فيه عن الاستراتيجية الصينية الجديدة ، وعلى الرغم من أن تلك المبالغ تراجعت فى عام ٢٠١٦ فى ظل تشديد القواعد الأمريكية للاستحواذ على شركات التكنولوجيا ، إلا أن رغبة الصين فى شراء الشركات والتكنولوجيا الأمريكية ظلت قوية ، فشهد عام ٢٠١٧ حوالي ١٦٥ صفقة مدعومة من الصين مع الشركات الأمريكية الناشئة ، وتحتل شركات التكنولوجيا الصينية " بايدو " و " على بابا " و " تينست " الصدارة عالمياً فى عمليات الاستحواذ ، وقد بلغت استثمارات الصين فى قطاع تكنولوجيا المعلومات بالولايات المتحدة عام ٢٠١٧ نحو ١٣ مليار دولار (بلغت ١٦ مليار دولار عام ٢٠١٦)[1]

وفي إطار سعي الصين لتحقيق هيمنتها فى مجالات التكنولوجيا الفائقة ، اهتمت بإرسال الطلاب الصينيين لدراسة العلوم وزيادة الخبرات المرتبطة بهذه التقنيات فى الجامعات الأمريكية والأوربية ، ومن جانب آخر استطاعت الصين الاستفادة من العدد الكبير للسكان والذي يبلغ ١,٣ مليار نسمة فى اختيار الكوادر المتعلمة ، فمن بين ٢٥٠ مليون من تلاميذ المدارس الابتدائية يستطيع خمسة ملايين فقط من أفضل العقول الوصول إلى الجامعات ، وتتضمن استراتيجية الصين دراسة الكوادر التعليمية المتميزة فى الخارج ، ولا يوجد فى العالم كله من لديه كل تلك الأعداد من الطلاب المغتربين الذين يدرسون فى الخارج مثل الصين ، ففي الولايات المتحدة تحتل الصين منذ زمن

(1) Rebecca Fannin "China Tech Investing in U.S. slows and refocuses in rough current " on :- https://www.forbes.com/sites/rebeccafannin/2018/03/04/china-tech-investing-in-u-s-slows-and-refocuses-in-rough-currents/#338a9bd132f6

طويل المرتبة الأولى فى نسبة الطلاب الأجانب ، والأمر نفسه فى بريطانيا وألمانيا[١] ، ويشكل مئات الآلاف من العائدين إلى وطنهم حاملين العلوم والخبرات مخزونا هائلا يدعم الاقتصاد الصيني وتطوره ، فخلال الفترة ١٩٨٦ – ٢٠٠٦ درس ما يقرب من ٦٠٠ ألف صيني فى الخارج ، ذهبت الغالبية العظمي منهم إلى الولايات المتحدة ، ولم يذهبوا للدراسة فى جامعات ضعيفة أو جامعات الدرجة الثانية ، ولكنهم درسوا فى أفضل الجامعات الأمريكية مثل هارفارد وبرنستون وييل وكولومبيا وبيركلي وكورنيل وستانفورد وبنسلفانيا[٢] ، وتنظر الحكومة الصينية إلى أبنائها العائدين من الخارج بقدر كبير من الأهمية ، فتنظم لهم مؤتمراً سنوياً ، ويحظون برعاية شديدة من الدولة ومؤسساتها ، وهناك العديد من البرامج التي تضعها الحكومة الصينية لجذب العلماء المتميزين الذين يعملون خارج البلاد ، فيقدمون لمن يعود للإقامة والعمل فى الصين المنازل الفخمة والحصول على راتب مرتفع ومنح مالية تتراوح بين مائة ألف ومائتي ألف يورو ، وقد نجحت الصين فى استقطاب العديد من العلماء ورجال الأعمال الصينيين أصحاب المشاريع الضخمة فى الولايات المتحدة ، والعديد من المتخصصين فى مجالات البحوث الصناعية والتكنولوجيا الحديثة والمستحضرات الصيدلانية وغير ذلك من المجالات ، وتم تشغيل العديد من المشاريع المهمة فى الصين بمبادرات من أولئك العائدين[٣] .

وقد ضاعفت الصين ميزانيتها التي كانت تنفقها على أكاديميات البحث العلمي ، كما أن بعض رجال الأعمال الصينيين سواء فى الداخل الصيني أو المقيمين فى الخارج يدعمون تلك الأكاديميات مادياً ، ويعمل فى الأكاديمية الصينية للعلوم نحو ٧٠٠ من أعظم علماء الصين ، وقد أنشئت عام ١٩٤٩ ، وتقف هذه الأكاديمية بمحاذاة الأكاديمية الوطنية للعلوم فى الولايات المتحدة ، والجمعية الملكية البريطانية للعلوم ، وتوجد اليوم فى الصين أكاديميات أخرى نتجت عن الأولى مثل أكاديمية العلوم الاجتماعية (أنشئت عام ١٩٧٧) ، وأكاديمية العلوم الهندسية (أنشئت عام ١٩٩٤) ، وتعد تلك الأكاديميات بمثابة حاويات ضخمة للعقول المتميزة فى الصين ، إذ يتبعها أكثر من مائة وعشرين مؤسسة ومعهدا علميا وأكثر من ٢٠ ألف باحث[٤] ، وقد

(١) فولفجانج هيرن ، التحدي الصيني . أثر الصعود الصيني فى حياتنا ، وزارة الثقافة والإعلام . المملكة العربية السعودية . الرياض ، ٢٠١١ . ص ص : ٤٢ – ٤٣ .
(٢) المرجع السابق . ص : ٥٢ .
(٣) المرجع السابق . ص ص : ٥٣ – ٥٤ .
(٤) المرجع السابق . ص : ٥٦ .

قامت الشركات والباحثون الصينيون بفضل المساعدات الحكومية والخارجية بعبور فجوة كبري كانت تفصلهم عن الغرب فى العديد من المجالات ، بل استطاعوا التفوق فى بعض المجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية ، وقد استطاعت التكنولوجيا الصينية إرسال أول سفينة إلى الفضاء عام ٢٠٠٣ وتبعتها رحلة أخرى عام ٢٠٠٥ ، وتعمل الصين الآن على بناء وتجهيز أكبر وأضخم صاروخ فضائي يستطيع نقل حمولة تصل إلى ١٤٠ طن إلى المدار القريب من الأرض .

وقد قامت الصين بإنشاء أكثر من ٤٢٠٠ ورشة إنتاج ابتكارية ، وأكثر من ٣٠٠٠ حاضنة تكنولوجية ، ونحو ١٥٠ منطقة تنمية صناعية فائقة التكنولوجيا فى كافة أنحاء البلاد ، كما زاد الإنفاق الصيني فى مجال التكنولوجيا المتقدمة من ٩ ٩ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلى ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم إلى ٢١ مليار دولار عام ٢٠١٧[١] .

وفي مجال إجراءات الدولة والحكومة الصينية ، قدم " تقرير عمل الحكومة " الذي قدمه رئيس مجلس الدولة الصيني للمجلس الوطني لنواب الشعب فى مارس ٢٠١٩ عدة توصيات من بينها " لابد من تقوية الأساس الصناعي ، والقدرة الابتكارية الفنية ، وحفز التنمية الاندماجية بين قطاع التصنيع المتقدم وقطاع الخدمات الحديثة " وأشار التقرير إلى طبيعة الإجراءات الصينية التي ستتخذ فى هذا المجال " سنعزز بحث واستخدام البيانات الكبيرة ، والذكاء الصناعي وغيرها من التقنيات ، وننمي تجمعات صناعية ناشئة فى مجال الجيل الجديد من تكنولوجيا المعلومات ، والتجهيزات الراقية ، والأدوية الحيوية ، والسيارات التي تعمل بالطاقة الجديدة ، والمواد الجديدة "[٢] .

وفي مجال نقل التكنولوجيا ، يمكن القول أن الصين ومنذ زمن بعيد تمتلك سياسة ممنهجة ومنظمة تتعلق بنقل التكنولوجيا ، فنجد أن العقود من الباطن خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠ قد ساعدت الصين على جذب التكنولوجيا الأساسية لجزء كبير من قطاعاتها الصناعية ، وقد أسهم رأس المال الصيني بنحو ٥١٪ فى هذه العقود بما حقق مزايا للجانب الصيني تتمثل فى قدرة الصين على النفاذ إلى التكنولوجيا التي يمتلكها شركاءها الغربيون[٣] ، ومنذ بداية الألفية الثالثة بدأت الأنشطة القائمة

(١) إيهاب خليفة . مرجع سبق ذكره . ص ٢١ .

(٢) حسن وانج ماو هو ، تقرير عمل الحكومة . انجازات تحققت وأخرى فى الطريق ، الأهرام . عدد بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٢ . ص : ١٢

(٣) أنطوان برونيه . جون بول ريشار ، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية . الإمبريالية الاقتصادية . المركز القومي للترجمة . القاهرة ٢٠١٦ . ص : ١٤٥ .

على العقود من الباطن تفقد أهميتها ، حيث أصبح النفوذ التجاري للصين بمثابة الرافعة الأساسية من أجل الحصول على تحويل للتكنولوجيا المتقدمة من الأسواق الكبيرة وخاصة فى قطاع التجهيزات والمعدات ، فالصين تستورد شهرياً ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار من هذه السلع والتي تقرب من ٥٠٪ من الواردات العالمية ، فعلى سبيل المثال كان هناك منافسان رئيسيان عام ٢٠٠٨على سوق إنشاء محطات نووية من أجل توليد الكهرباء فى الصين ، الأول : هو شركة أريفا (AREVA) الفرنسية ، والثاني : شركة وستنج هاوس (Westing House) الأمريكية ، وقد فاز بالسوق الصينية الشركة الأمريكية لأنها – عكس الشركة الفرنسية – قبلت بتحويل لتكنولوجيتها إلى الجانب الصيني ، وفي مثال أخر وقع اختيار الإدارة الصينية على شركة إيرباص الأوربية بدلاً من منافستها الأمريكية بوينج فى مشروع توريد مائتي طائرة للرحلات المتوسطة ، وكان ذلك بسبب أن شركة إيرباص قبلت بتصنيع هذه الطائرات فى الصين ، بما يعني نقلاً واسع النطاق للتكنولوجيا ، ويمكن القول أنه بفضل هذه العملية فى نقل التكنولوجيا المتقدمة استطاعت الصين أن تشق طريقها لتستحوذ على مكانة متقدمة فى العالم فى معظم القطاعات الإنتاجية تقريباً[١] .

وقد أصبحت الصين فاعلاً مهماً فى العرض والطلب العالميين المرتبطين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وفي عام ٢٠٠٤ حققت الصين نحو ١٥٪ من الصادرات الالكترونية العالمية ، وأمنت فروع الشركات الأجنبية العاملة فى الصين ثلثي إنتاجها وأغلب صادراتها فى هذا القطاع (٩٠٪ من صادرات تجهيزات المعلوماتية ، و ٨٠٪ من تجهيزات الاتصالات) ، وبما أن المصانع تستخدم المكونات المستوردة ، فقد أصبحت الصين ثالث مستورد لأشباه الموصلات ، فقد استوردت عام ٢٠٠٤ نحو ٩٥٪ من حاجاتها من الاسطوانات المدمجة[٢].

ثانيا : مبادرة الحزام والطريق

يعود اهتمام الصين بإحياء طريق الحرير القديم والذي يعود بجذوره إلى القرن الثاني قبل الميلاد إلى حقبة التسعينات من القرن العشرين ، حيث أولت الحكومة الصينية اهتماماً كبيراً بالمشروع ، وخصصت له مؤتمراً عقد فى بكين فى مايو ١٩٩٦ ، شاركت فيه ٣٤ دولة ، إلا أن البعث الحقيقي للمشروع بدأ مع تولي الرئيس الصيني

(١) المرجع السابق ، ص ص : ١٤٥ – ١٤٦ .
(٢) فرانسواز لوموان ، الاقتصاد الصيني ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص : ٩٨ .

شي جين بينج السلطة عام ٢٠١٣ ، فقد تحول الطرح الصيني من محور ضمن محاور عدة للدولة الصينية إلى مشروع الصين للقرن الحادي والعشرين .

ومبادرة الحزام والطريق إطار لبناء مجموعة من الشبكات والأبنية والهياكل الوظيفية الجديدة داخل النظام العالمي فى مجالات التجارة وتدفقات الاستثمار ورؤوس الأموال والتعاون البحري والطاقة وغيرها ؛ وترمي مبادرة الحزام والطريق إلى إعادة إحياء طريق الحرير التجاري القديم ، والذي كان يمتد عبر أسيا وأروبا لنقل البضائع من تلك المناطق إلى الصين والعكس .

وقد كان طريق الحرير القديم عبارة عن شبكة من المسارات والطرق التجارية التي ترتبط مع الصين بعلاقات تجارية ، تشمل تبادل البضائع المختلفة مثل الحرير والمنسوجات الأخرى والمعادن النفيسة والتوابل والبارود[١] ، وقد تراجعت قيمة هذا الطريق بعد إدخال الأوربيين لتحسينات كثيرة على أنظمة النقل البحري ، وتعاظم دور رأس الرجاء الصالح ثم قناة السويس فى التبادل التجاري العالمي ، وقد اقترح الرئيس الصيني شي جين بينج إنشاء حزام اقتصادي على غرار طريق الحرير القديم أثناء زيارته إلى كازاخستان فى سبتمبر ٢٠١٣ ، وبعدها بشهر كشف الرئيس الصيني النقاب عن طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين أثناء زيارته إلى اندونيسيا ، ويشار إلى المشروعين معاً باسم مبادرة الحزام والطريق (BRI) ، وكان يطلق عليهما سابقاً اسم طريق واحد وحزام واحد .

ومبادرة الحزام والطريق هي أكبر ممر اقتصادي مقترح فى العالم ، وحتي أبريل ٢٠١٩ وقعت ١٢٦ دولة و ٢٩ منظمة عالمية على وثائق للتعاون فى إطار هذا المشروع ، بداية من جنوب المحيط الهادي مروراً بآسيا وانتهاء بأفريقيا وأوروبا ، وترمي المبادرة إلى ربط الصين بأوروبا من خلال الموانئ والطرق السريعة وشبكات الاتصالات وخطوط السكك الحديدية على مسارين : حيث يمتد الحزام (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) من غرب الصين إلى أوربا عبر وسط أسيا ، فى حين يربط الطريق (طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين) بين الصين وأوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي والبحر الأحمر[٢] ، ويوضح الجدول التالي بيان بالممرات الاقتصادية الستة لمبادرة الحزام والطريق .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الخلفية التاريخية لطريق الحرير الصيني انظر :
- د . نادية كاظم العبودي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية . دراسة تأريخية . دراسة ضمن كتاب . مبادرة الحزام والطريق الصينية . مشروع القرن الاقتصادي فى العالم . المركز الديمقراطي العربي للدراسات والسياسية والاقتصادية . برلين . المانيا . ٢٠١٩ . ص ص : ٢٥ – ٧١ .

(٢) جين لينج شيانج . إن جاناردان ، مبادرة الحزام والطريق . الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية . أبو ظبي . الإمارات العربية المتحدة . ٢٠١٨ . ص : ١ .

جدول (١)

الممرات الاقتصادية الستة لمبادرة الحزام والطريق

الممر الاقتصادي	ملاحظات
١ - الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين ومنغوليا وروسيا .	يشمل هذا الممر مسارين رئيسيين ، أحدهما من منطقة بكين وتيانجين وهيبي فى الصين إلى منغوليا وروسيا ، والآخر من منطقة دالیان الصينية إلى تشيتا الروسية .
٢- الجسر البري اليورو- أسيوي الجديد .	يمتد الجسر المقترح من مدينتي يانيونجانج وريتشاو الساحليتين فى الصين إلى روتردام بهولندا وانتويرب فى بلجيكا ، وذلك لربط المحيط الهادئ بالمحيط الأطلسي ، ويمر خط السكك الحديدية وطوله ١٠٨٠٠ كيلو متر فى كازاخستان وروسيا وبيلاروس وبولندا وألمانيا .
٣ - الممر الاقتصادي بين الصين ووسط وغرب أسيا .	يغطي هذا الممر الاقتصادي طريق الحرير القديم ، حيث يربط بين الصين وشبه الجزيرة العربية ، ويبدأ الممر من شينجيانج فى الصين ، ويعبر وسط أسيا ، ثم يصل إلى الخليج والبحر الأبيض المتوسط وشبه الجزيرة العربية ، ويمر فى خمس دول بوسط أسيا وهي : كازاخستان وكيرجيزستان وطاجيكستان وأوزباكستان وتركمانستان ، و ١٧ دولة فى غرب أسيا والشرق الاوسط ومنها المملكة العربية السعودية وتركيا وايران .
٤ - الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية .	يهدف هذا الممر إلى محاولة الامتداد من دلتا نهر اللؤلؤ فى الصين باتجاه الغرب بطول طريق نانتشونج - جوانان السريع ، وخط نانيج - جوانزو للخطط الحديدية السريعة عبر نانيج وبينجشيانج إلى هانوي وسنغافورة ، ويربط هذا الجسر البري بين الصين وبين شبه الجزيرة الهندية الصينية وفيتنام ولاوس وكمبوديا وتايلاند وميانمار وماليزيا فى جنوب شرق أسيا .
٥ - الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان .	يبدأ هذا الممر من مدينة قشغر فى الصين وينتهي فى مدينة كوادريف باكستان . ويبلغ طوله ٣٠٠٠ كيلو متر ، وبذلك يربط بين الحزام الاقتصادي لطريق الحرير فى الشمال ، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين فى الجنوب . وهذا الممر عبارة عن شبكة تجارية من الطرق السريعة ، وخطوط السكك الحديدية ، وخطوط الأنابيب ، وكابلات الإلياف البصرية
٦ - الممر الاقتصادي الذي يربط بين بنجلاديش والصين والهند وميانمار .	يبدأ هذا الممر من مدينة كونمينج الصينية فى إقليم يونان ، ويهدف إلى الربط بين كولكاتا فى إقليم بنغال الغربية فى الهند وبين بنجلاديش وميانمار ، بمساعدة الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية والجسور الجوية .

المصدر : جين ليانج شيانج ، إن جاناردان ، " مبادرة الحزام والطريق . الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج " أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، أبو ظبي ، ٢٠١٨ ، ص : ١ .

بالإضافة إلى طريق الحرير البحري : ويبدأ من فوجو فى الصين ، ويمر عبر فيتنام واندونيسيا وبنجلاديش والهند وسريلانكا وجزر المالديف وشرق إفريقيا على طول الساحل الإفريقي إلى البحر الأحمر ، وعبر قناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط إلى أثينا على الشاطئ الأوربي ، وينتهي الطريق فى موانئ إيطاليا .

ويتضمن طريق الحرير البحري أيضاً ما يعرف " بطريق الحرير القطبي " الذي أعلنت عنه الصين لأول مرة فى يناير ٢٠١٨ ، حيث أعلنت أنها سوف تشجع شركاتها على تطوير البنية التحتية ، والقيام برحلات تجارية تجريبية ، من أجل تدشين ممرات بحرية فى القطب الشمالي ، تكون بدورها طريق الحرير القطبي .

وتتضمن المبادرة أيضاً إنشاء شبكة متطورة من البنية التحتية الالكترونية ، تستكمل مهمة ربط الصين بالعالم الخارجي فى عصر التكنولوجيا ، عبر ما يسمي " بطريق الحرير الرقمي " وقد أعلن الرئيس الصيني عن البداية الفعلية لهذا المشروع فى مطلع عام ٢٠١٨ ، ويتضمن المشروع تطوير التجارة الالكترونية بين الصين والدول الأعضاء فى المبادرة ، ومساعدة الدول الأعضاء على تطوير بنيتها التحتية الرقمية ، وتعزيز الأمن السيبراني ، وتعد مدينة شيان أحدي العواصم القديمة للصين هي مركز هذا الطريق ، حيث تسعي الصين إلى تحويل المدينة إلى واحدة من أهم مراكز التكنولوجيا المتقدمة فى العالم ، أو " وادي السيلكون فى غرب الصين " كما يطلقون عليها ، وتمتلك شركة هواوي واحداً من أكبر منشآتها البحثية هناك[1] .

وتتعدد استثمارات ومشروعات الصين فى إطار مبادرة الحزام والطريق ، فهناك مجموعات كاملة من المشروعات ، منها ما تم الانتهاء منه ، وبعضها فى طور البناء ، والبعض الآخر فى طور التخطيط ، ففي باكستان تقود الصين عملية تحويل ميناء جوادر فى جنوب البلاد إلى مركز للطاقة ، يربط الصين بالشرق الأوسط ، ويتضمن المشروع بناء طريق وشبكة أنابيب تمتد من ميناء جوادر إلى غرب الصين ، مما يقلص رحلة استيراد مواد الطاقة من ١٢٠٠٠ كم عبر البحر إلى أقل من ٣٠٠٠ كلم عبر البر ، وقد بدأت بالفعل الأعمال فى شبكة الطرق وتوسيع الميناء ، وتعد الاستثمارات فى بروناي وسيريلانكا واليونان وبلجيكا من بين مشاريع الموانئ المهمة الأخرى لمبادرة الحزام والطريق ، وفي اندونيسيا فإن طريق السكك الحديدية للقطار السريع

(1) A web of Silk :China talks of building a" digital Silk Road " An ancient Silk Road City Wants to cash. In: The Economist , 31/5/2018, accessible at : https://econ.st/2klyYNK

الممتد لمسافة ١٤٢ كم بين جاكرتا وباندونج هو حاليا فى طور البناء ، ومن المنتظر أن يصبح أول خط أجنبي يستخدم معايير ومعدات وتكنولوجيا سكك حديد القطار السريع الصينية ، ومن بين مشاريع السكك الحديدية الواعدة الأخرى لمبادرة الحزام والطريق مشروع سكك الحديد النيجيري بين أبوجا وكادونا .

وفي فبراير ٢٠١٦ أنجزت مجموعة أنفاق السكك الحديدية الصينية بناء نفق كامتشيك فى أوزباكستان ، وهو أطول نفق فى أسيا الوسطي ، وهو جزء من خط سكة حديد أنجرين – باب البالغ طوله ١٦٩ كم ، وبعد الانتهاء من الخط لم يعد النقل المحلي لأوزباكستان مضطراً للمرور من خلال دول أخرى ، كما يتم أيضاً العمل فى خط سكة حديد المجر – صربيا من قبل الجانب الصيني .

وفي أكتوبر ٢٠١٦ تم توقيع عقد المرحلة الثانية من مشروع خط سكة حديد الصين – لاوس ، ومدة تنفيذ المشروع خمس سنوات (بدء العمل فى المشروع أواخر ٢٠١٦) وفور اكتماله سيستغرق زمن الرحلة من عاصمة لاوس إلى الحدود الصينية ٤ ساعات فقط[١] .

وفي أغسطس ٢٠١٦ استحوذ عملاق الشحن الصيني " كوسكو " على ٦٧٪ من أسهم ميناء بيرايوس من خلال بورصة أثينا ، لتصبح الشركة الصينية رسمياً حامل الأسهم المتحكم فى الميناء اليوناني[٢] ، ويتوقع أن يخدم ميناء بيرايوس كمركز فى أوربا لطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين .

وفي كمبوديا ، جذبت منطقة سيهانوكفيل الاقتصادية الخاصة العديد من الشركات الصينية للعمل فى أطار مشروعات المبادرة ، وتعمل عشرات الشركات الصينية فى مشروعات كبري فى ميانمار وسريلانكا .

وقد استثمرت شركة اتصالات جنوب شرق أسيا المملوكة للصين ١٥٠ مليون دولار فى بناء شبكة إلياف تمتد نحو ١٠ ألاف كم ، وأكثر من ألف محطة قاعدة لتحسين كفاءة الاتصالات فى كمبوديا ، وتقدم الشركة خدمات تعليمية للشباب الكمبودي فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وعلوم الاتصالات ، كما قامت بإنشاء مركز للبيانات والحوسبة السحابية[٣] ، وقد وقعت ايطاليا على اتفاقيات فى إطار المبادرة بقيمة ٨ مليار دولار لتطوير موانئ لتصدير المنتجات والمواد الغذائية إلى الصين.

(١) وكالة الأنباء الصينية ، مبادرة الحزام والطريق تعزز الترابط والتنمية بطول الطريق القديم ، . على الرابط :
http://arabic.news.cn/2017-01/02/c_135949537.htm

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

وقد عقدت أول قمة لمبادرة الحزام والطريق فى بكين فى مايو ٢٠١٧ ، وأكدت الصين فى هذه القمة أنها ماضية فى إنفاق مليارات الدولارات عن طريق استثمارات فى البنية التحتية على طول طريق الحرير ، وأعلنت أنها أنفقت ما يقارب ١٥٠ مليار دولار فى الدول الثمانية والستين التي وافقت على المبادرة عند إعلانها عام ٢٠١٣[١] ، وعقدت القمة الثانية للمبادرة فى إبريل ٢٠١٩ ، وقد أعلنت الصين فى ختامها توقيع اتفاقيات فى إطار مشروعات المبادرة تبلغ ٦٤ مليار دولار.

ومنذ طرح المبادرة تجاوز الحجم الإجمالي للتجارة بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق خلال الفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٨ خمسة تريليونات دولار ، وبلغ حجم الاستثمار المباشر الصيني فى الشركات الأجنبية ٧٠ مليار دولار، ووصلت قيمة عقود مشروعات المقاولة للشركات الصينية فى الدول الأجنبية إلى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار ، وأنشأت الصين ٨٢ منطقة اقتصادية وتجارية للتعاون فى أماكن مختلفة فى العالم ، هذه المناطق تدفع ضرائب تبلغ قيمتها أكثر من ملياري دولار للحكومات المحلية ، وتقدم أكثر من ٢٠٠ ألف وظيفة للشعوب المحلية[٢] .

وفي إفريقيا ، ووفقاً لوزارة التجارة الصينية ، تستثمر الصين سنوياً منذ عام ٢٠١٥ ما يقرب من ١٥ مليار دولار فى الدول الإفريقية ، وقدمت الصين ٦٠ مليار دولار لتمويل مشروعاتها بالقارة ، وشملت مجالات التصنيع ، والتحديث الزراعي ، والبنية التحتية ، والخدمات المالية ، والتنمية الخضراء ، والصحة العامة ، والحد من الفقر ، وتم خلالها مد ٣٠ ألف كم من الطرق السريعة ، بالإضافة إلى خلق نحو ٩٠٠ ألف فرصة عمل محلية ، ومن بين تلك المشروعات ، خط سكة حديد يبلغ طوله ٤٨٠ كم لربط نيروبي وممباسا فى كينيا ، خلق نحو ٤٦ ألف فرصة عمل ، وإنشاء أول سكة حديد مكهربة عبر الحدود فى إفريقيا ، والتي توفر لإثيوبيا غير الساحلية الوصول السريع إلى الميناء البحري فى جيبوتي[٣] .

وقد حاول الغرب فى تنافسه الاقتصادي مع الصين أن يقلل من حجم وأهمية المساعدات والاستثمارات الصينية لدول المبادرة ، فقد أظهرت دراسة شملت ٢٥ بلدا فى إفريقيا وأسيا أن استثمارات الدول الغربية فى دول مبادرة الحزام والطريق تعادل

(١) د . زينب عبد الله ، الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية ، ، دراسة ضمن كتاب ، مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مشروع القرن الاقتصادي فى العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، ٢٠١٩ ، ص : ١٥ .

(٢) وو سي كه ، ، الصين على طريق الإصلاح والانفتاح ، مقالة فى صحيفة الأهرام ، عدد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ ، ص : ١٢ .

(٣) د . نورهان الشيخ ، الحزام والطريق ، بوابة الصين ومصر للعالمية ، مقالة فى صحيفة الأهرام ، عدد بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٧ ، ص : ١٢ .

استثمارات الصين فى هذا المجال ، وذكرت الدراسة التي أجريت بتكليف من معهد " بيرتلسمان " الألماني بعنوان " ما يستثمره الغرب على طول طريق الحرير الجديد للصين " أن الاستثمارات التي قامت بها دول غربية خلال الفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٧ فى دول الحزام والطريق التي شملتها الدراسة بلغت نحو ٢٩٠ مليار دولار مقابل ٢٨٥ مليار دولار للصين[١(*)] .

وبالنسبة لآلية تمويل المبادرة ، هناك أكثر من إليه لتمويل المشروع وهي[٢] :

البنك الأسيوي : اقترحت الصين إنشاءه عام ٢٠١٣ ، وذلك للاستثمار فى البنية التحتية لدول المبادرة ، وأعلنت الصين عام ٢٠١٥ أن أكثر من ١٦٠ مليار دولار من الاستثمارات هي قيد التنفيذ أو الدراسة لدول المبادرة بتمويل من البنك .

صندوق طريق الحرير الجديد : تم إنشاءه فى بكين فى ديسمبر ٢٠١٤ ، ويهدف الصندوق إلى التنمية والاستثمار متوسط وطويل الأجل ، بالإضافة إلى الترويج لمشروعات مبادرة الحزام والطريق فى الدول والمناطق ذات الصلة ، من أجل ضمان الاستدامة المالية ، ويبلغ رأسمال الصندوق ٤٠ مليار دولار ، ولا يوجد أي جزء من رأسمال الصندوق ممول من صناديق أو منح أو مساعدات أجنبية .

الدوافع والأهداف الصينية من المبادرة :

تتعدد أهداف الصين ودوافعها من وراء تلك المبادرة ، ويمكن تلخيص أهم أهداف الصين فى الآتي :

تعتبر مبادرة الحزام والطريق هي أهم مبادرة عالمية للصين ، فمن المتوقع أن يخلق هذا البرنامج الضخم بالبنية التحتية فرصاً تجارية واستثمارية مباشرة للصين ، وهو ما يسهل الانتقال من نموذج نمو كثيف الاعتماد على رأس المال إلى نموذج نمو يعتمد على الاستهلاك ، وفي الجانب المتعلق بالتجارة ، توفر مبادرة الحزام والطريق فرصاً كبيرة للصين لزيادة صادراتها وارداتها من شركائها فى المبادرة ، وهو ما يعزز من قدرة الصين على الوصول إلى مختلف الأسواق ، ويقلل من مواعيد التسليم ، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى نمو التجارة من خلال زيادة أحجام التجارة من وإلى الصين .

(١) عرض لتلك الدراسة انظر : ، استثمارات الغرب فى طريق الحرير تضاهي الصين ، ودول أسيوية تعتبر بكين الشريك الأهم ، الأهرام ، عدد بتاريخ : ٢٠١٩/٩/٣ ، ص : ٦ .

(٢) د . عبد الله عشاش ، أهمية دور مبادرة الحزام والطريق الصينية فى القارة الأسيوية ، ، دراسة ضمن كتاب ، مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مشروع القرن الاقتصادي فى العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، ٢٠١٩ ، ص ص : ٢٢٤ - ٢٢٥ .

تتطلب مشروعات الطرق والسكك الحديدية والموانئ وغيرها من المشروعات المرتبطة بالبني التحتية قدراً كبيراً من السلع والخدمات ، التي تتمتع الصين فيها بميزة تنافسية ، بما فى ذلك قطاعي التشييد والصناعات الثقيلة ، وهذا مهم للغاية للصين التي أدى نموها المدفوع بالاستثمار إلى سوء توزيع رأس المال ، وخلق فائض فى الطاقة الإنتاجية فى تلك القطاعات ، ومن خلال توليد طلب إضافي على مشروعات البنية التحتية ستعزز الصين صادراتها فى بعض تلك القطاعات التي تحتاج إلى زيادة الطلب .

وفي جانب الاستثمارات ، توفر مبادرة الحزام والطريق فرصاً كبيرة للتوزيع الفعال للموارد الصينية ، فلا يزال فائض الادخار المحلي ضخماً للغاية فى الصين ، كما أن عملية التوازن باتجاه الاستهلاك تجري بمعدل متباطئ ، ولا تكفي لتقليص وفرة المدخرات[١].

يمكن القول أن توقعات زيادة حدة الصراع بين الصين والولايات المتحدة أحد أهم أسباب طرح الصين لهذه المبادرة ، بالإضافة إلى احتمالية تراجع العلاقات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية الصينية – الأمريكية ، ما جعل الصين تبحث عن وسائل لتعويض التراجع المحتمل للعلاقات الأمريكية الصينية .

أما على الصعيد الداخلي فتنظر الصين إلى المبادرة باعتبارها ركيزة هامة فى استراتيجيتها لتطوير مناطق وسط وغرب الصين ، فقد ظهرت بعد عقود من تنمية المناطق الساحلية فى الصين فجوة تنموية بين المناطق الساحلية والشرقية ، والمناطق الوسطي والغربية من البلاد ، حيث تقع معظم المناطق المتقدمة فى الأقاليم الشرقية والساحلية ، وترغب الصين بطرحها مبادرة الحزام والطريق فى تنمية والاستثمار فى المناطق الغربية من البلاد والتي تفتقر إلى التنمية مثل شينجيانج ، وربط هذه المنطقة بغرب أسيا (ممر الصين – باكستان) .

تأمين استقرار إمدادات الطاقة : لم تكن موارد الطاقة من البترول والغاز الطبيعي بعيدة عن تفكير القيادة الصينية عند طرحها لهذه المبادرة ، وخاصة فى جمهوريات أسيا الوسطي ، وهي تمتلك احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي والمواد الأولية والموقع الجغرافي المهم ، كما تسعي الصين إلى تجنب حدوث أزمة أو إعاقة فى وصول إمدادات الطاقة إليها ، الأمر الذي يهدد نمو وتقدم الاقتصاد الصيني ، فنحو ٨٠٪ من احتياجات

(١) بنك قطر الوطني (QNB) " تحليل مبادرة الحزام والطريق الصينية " دراسة صادرة فى مايو ٢٠١٩ ، ص ١ .

الصين من الطاقة تمر عبر مضيق ملقا ، ولذلك تهدف الصين من خلال مشروع الحزام والطريق إلى تطوير عدد من الممرات التجارية البديلة ، مثل خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار ، وكذلك الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني ، والذي يهدف إلى ربط ميناء جوادر جنوب باكستان بمنطقة شينجيانج شمال غرب الصين عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط ، ومع اكتمال المشروع سوف يستخدم الممر لاستيراد احتياجات الصين من الطاقة من منطقة الخليج العربي .

كما يأتي هدف تعزيز مكانة اليوان الصيني عالمياً كأحد أهداف المبادرة الصينية ، حيث يمثل استخدام اليوان فى تسوية المبادلات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء فى مبادرة الحزام والطريق خطوة كبيرة تسعي إليها الصين من أجل تنامي تداول عملتها على المستوى العالمي ، ونهاية احتكار الدولار للمبادلات الدولية ، وصولاً إلى جعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي .

تطوير الصناعات الرقمية ، وتعزيز نشاط الشركات الصينية فى مجالات المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات ، حيث تسعي الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة فى مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق ، من أجل إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى عدد كبير من دول المبادرة ، مما يساعد فى زيادة حصة الشركات الصينية السوقية فى التجارة الالكترونية العالمية[١] .

ويجب القول أن المبادرة الصينية تواجه الكثير من المعوقات والتحديات ، من أبرزها ، تباين واختلاف مستويات التنمية بين دول المبادرة ، واختلاف السياسات الاقتصادية فيما بينها ، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي . وظاهرة القرصنة البحرية ، والجريمة المنظمة وانعدام الاستقرار فى العديد من الدول والمناطق التي تشكل مفاصل مهمة بالنسبة إلى المبادرة ، وبالتالي فإن مثل هذه التهديدات الأمنية ستبقي تحدياً كبيراً يمكن حدوثه – أو إحداثه من طرف أو أطراف أخرى – فى أي وقت ، ومن الناحية السياسية ، تمر العديد من دول المبادرة بأزمات إقليمية أو حروب وأزمات داخلية مثل إيران وسوريا والعراق (بالإضافة إلى الصراعات الداخلية فى دول مثل كازاخستان ، وقيرغيزستان ، وأفغانستان ، وطاجيكستان وغيرهم) .

(١) د . شناز بن قانة ، الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية . . دراسة ضمن كتاب ، مبادرة الحزام والطريق الصينية . مشروع القرن الاقتصادي فى العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والسياسية والاقتصادية . برلين . ألمانيا . ٢٠١٩ . ص : ١٠٧ .

ومن زاوية أخرى ، تواجه المبادرة مشكلة ثقل الأعباء المالية اللازمة لتنفيذها، ويرتبط بذلك بطء حصول الصين على عوائد سريعة على مشروعاتها فى دول المبادرة وأغلبها مرتبط بالبنية التحتية، بالإضافة إلى أن أغلب دول المبادرة تتسم بأنها دول ضعيفة اقتصادياً، مما يخلق مشكلة ضعف موارد الدول المشاركة، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء أو تأجيل بعض المشروعات المتفق عليها.

الموقف الأمريكي من مبادرة الحزام والطريق :

تصاعد الاهتمام الأمريكي فى السنوات الأخيرة بمنطقة جنوب شرق أسيا ، ومن أكبر دوافع هذا التغير الاستراتيجي الأمريكي هو احتواء الصعود الصيني ، فقد أصبحت الصين الاقتصاد الثاني فى العالم ، ومن المتوقع أن يصل إلى المرتبة الأولى خلال العقود القادمة ، وهي من أكبر الدول الصناعية والتجارية ، وقد وثقت الصين علاقتها التجارية بدول القارة الأسيوية والقارة الإفريقية ، ومن ثم فإن احتواء الصعود الصيني يتطلب اختراق مجالها الحيوي ، وبالتالي كثفت الولايات المتحدة من وجودها الاقتصادي والعسكري فى جنوب شرق أسيا ، وفي بحر الصين الجنوبي .

ويشكل طريق الحزام والطريق الصيني تهديداً للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة فى كل من أسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا ، وبالتالي إيجاد طريق عالمي بديل عن منظومة الطرق التي تربط أوربا بالشرق واليابان ، والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة ، كما أن الصين تقدم نفسها خلال مبادرة الحزام والطريق كنموذج عالمي للتنمية يختلف عن النموذج الغربي ، كما أنها تهدف إلى تعظيم المنافع التجارية المشتركة ، من خلال بناء شبكة بنية تحتية عالمية مترابطة.

وتقدم الصين مزايا نسبية للدول المتعاونة معها ، فعلى سبيل المثال ، تعد القروض الصينية أقل فى الفائدة (١٠٪ أو ١٥٪ خلال خمس سنوات) من القروض الأمريكية ، التي تبلغ أكثر من ٢٥٪ ، مما أدي إلى تزايد الإقبال على الاقتراض من الصين بدلاً من الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة[١] .

وتسعي الصين وفق العديد من الآراء الغربية لتوظيف هذه المبادرة لتأكيد صعودها كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة ، وأنها تأتي فى إطار الاستراتيجية

(١) أبو بكر الدسوقي، هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ٢١٨، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٨٠.

الرامية إلى تطويق المحاولات الأمريكية الرامية إلى تطويق الصين ، والرد على الاستراتيجية القائمة على مبدأ التوجه شرقاً ، وأن المبادرة الصينية تشبه خطة مارشال التي نفذتها الولايات المتحدة لبناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من الإعلان الصيني الرسمي الرافض لذلك[١] فإن الولايات المتحدة تنظر بتشكك كبير تجاه المبادرة ، وقد عملت الولايات المتحدة عام ٢٠١٧على إقامة تجمع بديل للمبادرة الصينية باسم " استراتيجية من أجل باسيفيكي حر ومفتوح " ضم بالإضافة إليها كل من اليابان واستراليا والهند .

ولم تقدم الولايات المتحدة منذ طرح المبادرة عام ٢٠١٣ موقفاً رسمياً منها ، ولكن يبقي أن الخلافات – التي تفاقمت وتحولت إلى صراعات – بين الصين والولايات المتحدة زادت بشدة بعد طرح المبادرة ، وقد جاء فى استراتيجية الأمن القومي التي تم الإعلان عنها فى ديسمبر ٢٠١٧ أن الصين منافس استراتيجي للولايات المتحدة ، واعتبرت أن الوسائل التي تستعملها الصين حاليا تعمل على زيادة نفوذها حول العالم[٢] .

وتنظر الولايات المتحدة إلى المؤسسات المالية التي استحدثتها الصين لدعم مبادرتها ، والمتمثلة فى البنك الأسيوي للاستثمار فى البنية التحتية ، وصندوق طريق الحرير على أنها مؤسسات منافسة لنظام بريتون وودز الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية .

ولمواجهة هذه الاستراتيجية الطموحة للصين ، قامت الولايات المتحدة بإقامة مشاريع مضادة تبرز رغبتها فى الحفاظ على مكاسبها ونفوذها فى آسيا ، كمشروع محور أسيا Pivot to Asia ، ومعاهدة التجارة الحرة عبر المحيط الهادي ، والتي تضم كل من دول شرق أسيا ما عدا الصين ، ما يعطي الانطباع بأنه مشروع موجه ضدها .

وقد اقترحت الولايات المتحدة عام ٢٠١١ استراتيجية طريق الحرير الجديد ، أو ما عرف باسم " طريق الحرير الحديدي " الذي يهدف إلى بناء شبكة خطوط حديدية ، لتعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان وجمهورية أسيا الوسطي ، ودول جنوب

---

(١) ذكر وزير الخارجية الصيني أن مبادرة الحزام والطريق هي « نتاج التعاون الشامل . وليست أداة من أدوات الجغرافيا السياسية . ولا يجب النظر اليها من خلال عقلية الحرب الباردة » . أنظر فى ذلك :

- د . علي صلاح .. مشروع الحزام والطريق .. كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي . تقرير المستقبل . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . أبو ظبي . دولة الإمارات . ٢٠١٨ . ص : ١١ .

(2) (The White House " National Security Strategy of the United State of America " December 2017 , pp : 45-52 , on : *https://www.whitehouse.gov*

شرق أسيا ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة نفسها قد أطلقت مشروع لتجديد طريق الحرير القديم ، إلا أن نطاقه وحجمه لا يتطابق مع المشروع الصيني[١] .

ويمكن القول أن مبادرة الحزام والطريق الصينية بالإضافة إلى كونها مشروعاً اقتصادياً فإن له أهدافاً سياسية واستراتيجية ، ومن المتوقع عند انتهائه فرض الهيمنة الصينية على المناطق التي يمر بها المشروع ، وإلى المزيد من سيطرة المنتجات الصينية على الأسواق العالمية ، وتعي الولايات المتحدة أنه على الرغم من الجانب الاقتصادي والتجاري البارز للمشروع ، ولكن فى جوهره هو مشروع استراتيجي وسياسي ، يهدف إلى التغلغل الصيني فى القارات الثلاث فى إفريقيا وأسيا وأوروبا .

ومن المتوقع أن تعمل الولايات المتحدة على وضع العقبات أمام المشروع ،عن طريق ممارسة الضغوط على حلفائها من دول المبادرة ، بالإضافة إلى خلق المشكلات المتعددة للمشروع ، وتعد الأزمة الإيرانية على سبيل المثال من المشاكل الكبيرة التي ستعترض المشروع فى حال استمرار المشكلات بين الولايات والمتحدة وإيران ، واستمرار العقوبات الاقتصادية عليها ، فإيران من أبرز الدول المشاركة فى المبادرة الصينية ، كون المشروع يمر بالأراضي الإيرانية باتجاه تركيا ومن ثم إلى أوربا ، بالإضافة إلى مخطط آخر ضمن المبادرة يشير إلى استخدام الموانئ الإيرانية على بحر العرب والخليج العربي .

ومن جهة أخرى من المتوقع أن تؤدي الضغوط الأمريكية على الدول الأوربية الحليفة لها والمشاركة فى المبادرة الصينية إلى إضعاف المشروع .

(١) جبران سفيان . سعيد زيدان ، التموقع الجيوسياسي للصين فى منطقة أسيا الوسطي فى إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية ٢٠١٣ ٢٠١٧ ، دراسة حالة أوزباكستان ، ، دراسة ضمن كتاب ، مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مشروع القرن الاقتصادي فى العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، ٢٠١٩ ، ص ١٠٧ .

المبحث الثاني

محددات النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة ومنافسيها

بخلاف الصين ، دخلت الولايات المتحدة فى حروب تجارية مع اليابان والاتحاد الأوربي عبر مجموعة من المجالات مثل المنسوجات والمركبات وأجهزة التلفزيون الملونة والصلب وغيرها ، وتطبق الصين منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين نفس الوصفة التي اتبعتها اليابان من قبل ، والتي حققت بها نجاحاً اقتصادياً هائلاً فى السنوات (١٩٤٥ – ١٩٨٥) والتي تتمثل فى الأجور المنخفضة ، ومعدل الفائدة المنخفض ، وسعر الصرف المنخفض ، ووضع قيود على دخول رؤوس الأموال الأجنبية ، وفي الوقت الذي بدأت فيه النزاعات التجارية الأمريكية الصينية ، نجد أنها استوعبت الدرس الياباني فى نزاعها التجاري مع الولايات المتحدة من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين .

وتيقنت أنه لا مفر من الرقابة على الصرف بالنسبة لدولة تسعي للحفاظ على قيمة منخفضة لعملتها المحلية .

فمنذ أكثر من ثلاثة عقود وتحت ضغوط مماثلة تقدمت اليابان بعرض يشمل العديد من الامتيازات للولايات المتحدة ، ضمن اتفاق " بلازا " عام ١٩٨٥ ، الذي أجبر اليابان على رفع قيمة عملتها أمام الدولار لعدم الإضرار بالصادرات الأمريكية ، وكان ذلك بمثابة درس للإدارات الأمريكية المتعاقبة حول كيفية إنهاء أي نزاعات تجارية مع منافسيها المحتملين ، وفي وقت قياسي وأسرع من المتوقع تلاشت التهديدات الاقتصادية اليابانية للهيمنة الاقتصادية الأمريكية ، كما خفضت اليابان الفائدة لدعم الطلب على الواردات ، الأمر الذي أدى إلى تراجع مؤشرات الاقتصاد الياباني خلال عقد التسعينيات ،وقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب التجارية مع اليابان منتصرة. وقد درست الصين التجربة اليابانية بعناية شديدة ، مما قد يعطي لها خيارات بديلة لعرض أي امتيازات تريدها أمريكا .

وسوف ندرس فى هذا المبحث الصراع التجاري بين اليابان وأمريكا ، باعتباره التجربة والدرس الأهم للصين فى نزاعها التجاري الحالي مع الولايات المتحدة ، وينقسم المبحث إلى :

أولا : النزاع التجاري بين اليابان والولايات المتحدة .

ثانيا : النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة .

أولاً : النزاع التجاري بين اليابان والولايات المتحدة

مثلت اليابان التحدي الأكبر للتفوق الاقتصادي الأمريكي عالمياً خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، ووصل فى الثمانينات من القرن العشرين إلى حدود خطيرة ، وفي عام ١٩٨٤ وصل العجز التجاري الأمريكي إلى ١٠٠ مليار دولار للمرة الأولى ، وعلى اثر ذلك سن الكونجرس الأمريكي قانوناً بفرض إجراءات عقابية برسوم جمركية عالية ضد الدول التي تحقق فائضاً تجارياً كبيراً مع الولايات المتحدة وعلى رأسها اليابان ، وقد أدركت اليابان أن عدم امتثالها يعني عدم دخولها السوق الأمريكي الكبير ، مما دفع وزير ماليتها عام ١٩٨٥ للسفر إلى نيويورك ، وفي فندق بلازا اجتمع مع المسئولين الأمريكيين ومسئولين ثلاث دول أوربية أخرى (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) ، وتم إبرام اتفاقية بلازا(*) ، التي شملت تخفيض قيمة الدولار الأمريكي ، حتى تكون الصادرات الأمريكية أكثر تنافسية ، وخفض العجز التجاري الأمريكي ، وقد انخفض الدولار سريعاً بعد الاتفاق (كان يعادل ٢٤٠ ينا قبل اتفاق بلازا ليعادل بعده ١٥٤ ينا) ، ولكن ذلك لم يكن كافياً بالنسبة لإدارة ريجان التي أرادت المزيد مثل عدم تقليد اليابان للمنتجات الأمريكية ، ولاسيما التكنولوجية منها ، وقد أطلقت اليابان بتشجيع من مسئولين أمريكيين برنامج تحفيز نقدي سريع لدعم الواردات ، وخفض البنك المركزي الفائدة إلى النصف خلال عام ونصف (**) ، وقد انتعش الاقتصاد الأمريكي ، وتقلص العجز التجاري مع اليابان ، بينما وقعت اليابان فى دائرة الكساد لعقدين تاليين ، وأفلست بنوك تحت وطأة القروض ، ولم تتمكن التكنولوجيا اليابانية من مضاهاة نظيرتها الأمريكية مثل ميكروسوفت ، وانتل وغيرهما .

ولم يكن اتفاق بلازا نهاية الإجراءات الأمريكية ضد اليابان ، ففي عام ١٩٨٧ فرضت الولايات المتحدة تعريفات عالية على بعض أنوع الواردات اليابانية ، مما أدي إلى صعوبة اختراقها للسوق الأمريكية ، ومع ارتفاع قيمة إلين أصبحت المنتجات

(١) اتفاقية بلازا . هي اتفاقية وقعتها اليابان فى فندق بلازا فى نيويورك فى ٢١ سبتمبر ١٩٨٥ مع الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا . وهدفت إلى خفض قيمة الدولار وبخاصة أمام إلين الياباني . والتفاهم حول السياسات المشتركة بخصوص استقرار سعر الصرف . وتصحيح الاختلالات التجارية . وجاءت الاتفاقية نتيجة مفاوضات استمرت ثلاثة أشهر بين الدول الخمسة . واستكملت بمفاوضات بين اليابان والولايات المتحدة ، ووقع على الاتفاقية وزراء المالية ونوابهم وحكام البنوك المركزية . وترجمت بشكل شبه فوري بخفض قيمة الدولار مقابل إلين بشكل خاص (رفعت قيمة إلين بنسبة ٦٥٪ مقابل الدولار بين سبتمبر ١٩٨٥ وأغسطس ١٩٨٦) وشملت الاتفاقية أيضا مرحلة تنسيق السياسات بين الدول الخمسة . والتي أعقبت مرحلة القرارات المنفردة للولايات المتحدة . انظر فى ذلك :

- ايفيلين دوريل - فير ، الاقتصاد الياباني ، الهيئة العامة السورية للكتاب . الجمهورية العربية السورية . دمشق . ٢٠١٠ . ص : ٥٨ .

(**) تم إجبار اليابان على تحرير القطاع المصرفي . وقد أدى ذلك إلى إعطاء البنوك صلاحيات أكثر للائتمان خاصة الائتمان العقاري . فى حين أن أسعار الفائدة ظلت عند أدني مستوياتها . ونتيجة لذلك حدثت قفزة هائلة فى بورصة العقارات لم يحدث لها مثيل من قبل . فى حين لم تحدث أي إشارات تحذيرية عن وقوع تضخم وشيك . حيث لم ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية . انظر بتوسع أكثر :

- أنطوان برونيه . جون بول جيشار . مرجع سبق ذكره . ص : ١١٨ .

اليابانية أكثر تكلفة ، وتراجعت القدرة التنافسية للصادرات اليابانية فى الأسواق العالمية ، كما أثارت جهود البنك المركزي فى الحفاظ على انخفاض قيمة إلين فقاعة أسعار العقارات والأسهم ، والتي ساعد انهيارها فى دفع البلاد إلى حالة من الركود سميت " بالعقد الضائع " .

وقد فرضت الولايات المتحدة عام ١٩٩٤ ضرائب جمركية قدرها ١٠٠٪ على الصادرات اليابانية من السيارات الفاخرة ، والتي بلغت ٥,٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ (على أن يؤجل تطبيق هذه العقوبات إلى ٢٨ يونيو ١٩٩٥ لإعطاء فرصة أخرى لليابان لحل خلافاتها التجارية مع الولايات المتحدة) ، وطالبت الولايات المتحدة اليابان بتخفيض الفائض التجاري معها (برغم كل الإجراءات الأمريكية تزايدت معدلات العجز فى الميزان التجاري الأمريكي مع اليابان طوال الثمانينيات ، حتى بلغ فى التسعينيات : ٥,٤٤٪ ، ٤٦,٩٪ ، ٥١,٧٪ ، ٦٣,٥٪ ، ٦٦٪ فى أعوام : ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤)[١] وقد هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية على اليابان إذا لم تسمح للشركات الأمريكية بالمشاركة فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والأشغال العامة الحكومية ، وقبل حلول موعد تنفيذ العقوبات الأمريكية اعتمدت الحكومة اليابانية خطة تقضي بالسماح للشركات الأجنبية بالاستثمار فى مشروعات حكومية ، وقد أثرت تلك التهديدات على بورصة طوكيو ، وخلقت حالة من عدم اليقين .

وسمحت الولايات المتحدة بانخفاض الدولار مقابل إلين عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ لإصلاح العجز التجاري مع اليابان ، وذلك لتخفيض أسعار الصادرات الأمريكية إلى اليابان . وطلبت من الحكومة اليابانية الالتزام بحد أدني من الواردات من السلع الأمريكية كبداية لفتح الأسواق اليابانية أمام السلع الأمريكية . وقد اعتبرت اليابان هذا المطلب انتهاكاً لقواعد التجارة الدولية[٢].

وقد رأت الولايات المتحدة أن الأسباب الرئيسة للعجز هي إغلاق الأسواق اليابانية أمام الصادرات الأمريكية ، وان اليابان تستخدم قدراتها المالية الفائضة للاستثمار

---

(١) أنظر فى ذلك :

أحمد السيد النجار ، حرب أم سلام على جبهة التجارة الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢١ ، يوليو ١٩٩٥ ، ص : ١٨٠ .

- Terence Tai Chong , Xiaoyang Li " Understanding China – US trade war : Causes , economic impact , and the worst- case scenario " the china university of Hong Kong , working paper NO. 71 , February 2019 , pp : 11- 15 .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص : ١٨٩ .

فى الخارج ، بينما تقيم العوائق والحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل اليابان ، خاصة فى المجالات التكنولوجيا المتقدمة ، كما أن الحكومة اليابانية – فى رأي الولايات المتحدة – تتدخل باستمرار عن طريق وزارات التجارة الدولية ، والصناعة لتكوين الاحتكارات العملاقة ، ووضع سياستها من حيث الإنتاج والأسعار ، ولديها لجان فنية تضم رجال الأعمال فى كل مجال صناعي ، لوضع خطط الاستثمار والإنتاج[١] .

ويشير أحد علماء الاقتصاد اليابانيين إلى " إن تاريخ الاحتكاك التجاري مع الولايات المتحدة هو تاريخ طويل ، ويحمل طابعاً سياسياً إلى درجة كبيرة ، حيث أنه كان سبباً فى غضب الولايات المتحدة ، وبصفة خاصة الكونجرس الأمريكي ، وجماعات الضغط الصناعية "[٢] ، ويمكن القول أنه كل ٥ – ٧ سنوات ، وعندما يصبح العجز التجاري الأمريكي مع اليابان أمراً لا يمكن التسامح معه فإن الولايات المتحدة تطلب مطلبين :

أ – ضرورة تخفيض قيمة إلين .

ب – ضرورة أن تقوم اليابان بالشراء أكثر والبيع أقل إلى الولايات المتحدة .

وقد حدث هذا الموقف فى سنوات ٧١ – ١٩٧٣ ، ٧٧ – ١٩٧٨ ، ٨٥ – ١٩٨٧ ، ٩٣ – ١٩٩٤ ، وهو ما يؤدي إلى حدوث أثار سلبية على الاقتصاد الياباني ، دون أن يقود إلى تسوية مشكلة العجز التجاري الأمريكي .

إن العجز التجاري الأمريكي هو مشكلة طويلة الأمد وهيكلية ، نتجت عن النقصان فى مدخرات الحكومة والعائلات الأمريكية ، وتعديل قيمة العملة ، أو المفاوضات التجارية لا يمكنها إزالة المشكلة التي صنعتها الولايات المتحدة ، والحل الجذري لابد أن يأتي من السياسة الاقتصادية الأمريكية الداخلية ، نحو الحد من الاستهلاك ، وتشجيع الادخار[٣] .

وقد تفوقت الصين على اليابان باعتبارها صاحبة أكبر فائض تجاري مع الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٠٠ ، وكنتيجة لذلك فقد ظهر بين الصين والولايات المتحدة

(1) Clyde Prestowitze ,"Japanese Vs. Western Economies " Technological Review , May – June 1988 , P. 32 .

(٢) كينتيتشي أونو ، التنمية الاقتصادية فى اليابان ، الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص : ٢٤٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص : ٢٤٧ .

احتكاك تجاري مماثل لذلك الذي جرى مع اليابان فى الماضي ، وطالما لم يتم حسم مشكلة ضعف المدخرات الأمريكية ، فسوف يكون على دولة إثر أخرى أن تقوم بتوفير فائض تجاري للولايات المتحدة ، وقد بدأت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين تطالب الصين برفع قيمة إلين ، وحقوق الملكية الفكرية ، وفي مناوشات ذات صبغة سياسية تتمحور حول حقوق الإنسان والديمقراطية .

ويمكن القول أن النفوذ الأمريكي السياسي كان له الأثر البارز فى امتثال اليابان للمطالب الأمريكية ، وهو الأمر غير المتوفر فى الحالة الصينية ، ففي الصين حزب واحد – هو الحزب الشيوعي الصيني – وهو على النقيض فكرياً مع ما تمثله الولايات المتحدة ، بعكس الأحزاب اليابانية والنظام السياسي الياباني كله ، وهو نظام للولايات المتحدة نفوذها الكبير داخله (كانت الولايات المتحدة هي من كتبت الدستور الياباني مع احتلالها لليابان بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ، وهي من هندست النظام السياسي ذو الحزبين القائم فى اليابان) ، بالإضافة إلى أن للجيش الأمريكي وجوده المستمر منذ عقود على الأرض اليابانية بعكس الحال فى الصين .

وكانت محصلة كل ذلك هو ضعف القدرة التفاوضية اليابانية فى مواجهة الولايات المتحدة ، وهو السبب الرئيس فى خسارة اليابان لنزاعها التجاري مع الولايات المتحدة ولكن الصين اليوم أقوى – اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً – من اليابان فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، ولديها مجموعة من البدائل للمواجهة الاقتصادية مع الولايات المتحدة ، من ضمنها مبادرة الحزام والطريق لبناء مجال حيوي اقتصادي للصين بعيداً عن النفوذ الأمريكي ، بالإضافة إلى خطة " صنع فى الصين ٢٠٢٥ " لبناء الصين تكنولوجياتها الخاصة فى مجالات شديدة التقدم .

وقد أكد اقتصاديون صينيون على أنهم يعيرون اهتماماً كبيراً بالتجربة اليابانية وخاصة على الدرس المهم الذي تم فى اتفاقية بلازا ، وأظهر مدي الحاجة إلى السيطرة على العملة المحلية ، ففي الوقت الذي تسمح فيه دول كثيرة بتحرير سعر صرف عملتها أمام الدولار الأمريكي ، تبقي الصين بحسم على تغيرات سعر صرف اليوان الصيني فى نطاق ضيق.

ثانياً : النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة

النزاعات أو الحروب التجارية هي قيام الدول برفع أو إنشاء تعريفات أو حواجز تجارية ضد بعضها البعض ، استجابة للحواجز التجارية التي أنشأها الطرف الأخر ، ويعد النزاع التجاري الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هو الأكبر من نوعه منذ عام ١٩٤٧ ، وقد بدأ النزاع التجاري الصيني – الأمريكي فى بداية عام ٢٠١٨ ، وفي ٢٦ مارس ٢٠١٨ طلبت الولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية إجراء مشاورات مع الصين بشأن بعض التدابير الصينية التي ترى الولايات المتحدة أنها تقوض حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ، من خلال إجبار الشركات الأجنبية على الدخول فى مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية ، والتي تقوم بمنح الشركات الصينية إذنا باستخدام تقنياتها أو تحسينها أو نسخها ، واستندت فى ذلك على المادة ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤ ، الذي يمنع الممارسات التجارية غير العادلة ، وسرقة الملكية الفكرية ، والذي يمنح الرئيس سلطة فرض غرامات أو عقوبات أخرى من جانب واحد على شريك تجاري ، إذا قام بالإضرار بشكل غير عادل بالمصالح التجارية ، وخاصة إذا كان ينتهك اتفاقيات التجارة الدولية ، وقد تعددت مراحل الحرب التجارية الأمريكية الصينية ، ويمكن تلخيص أهم خطوات ذلك فى الجدول التالي :

جدول (٢)

مراحل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة

التاريخ	الإجراءات	ملاحظات
٨ يناير ٢٠١٨	الرئيس الأمريكي يعلن فرض رسوم وضرائب بقيمة ٢٥٪ على واردات الفولاذ . و ١٠٪ على الألومنيوم التي تستوردهما أمريكا	يطبق القرار على كل دول العالم باستثناء المكسيك وكندا . والولايات المتحدة هي أكبر مستورد للفولاذ فى العالم . والصين أكبر مصدر للصلب والألمونيوم فى العالم .
٨ مارس ٢٠١٨	دخول الإجراءات السابقة حيز التنفيذ	-------
٢٢ مارس ٢٠١٨	الصين ترد على العقوبات الأمريكية . وتكشف عن قائمة تضم ١٢٨ منتجا ستفرض عليها ضرائب تتفاوت بين ١٥٪– ٢٥٪ .	تم فرض رسوم على سلع أمريكية بقيمة ٣ مليار دولار . وأعلنت وزارة المالية الصينية فرض ١٥٪ على الفواكه والمنتجات ذات الصلة . و ٢٥٪ على منتجات أخرى من بينها لحم الخنزير .
٣ أبريل ٢٠١٨	أعلن البيت الأبيض فرض رسوم جمركية على واردات صينية بقيمة ٥٠ مليار دولار . وقد حددت الولايات المتحدة ١٣٠٠ منتج صيني يمكن فرض رسوم عليها بنسبة ٢٥٪ .	كان ذلك ردا على ما وصفته الولايات المتحدة " سرقات حقوق الملكية الفكرية الأمريكية " . وأعلنت أن الرسوم الجديدة تستهدف قطاعات صناعية سعت فيها الصين الى الحصول على ميزة من خلال الاستحواذ غير المنصف . أو نقل التكنولوجيا بالقوة من الشركات الأمريكية .

التاريخ	الإجراءات	ملاحظات
٤ أبريل ٢٠١٨	ردت الصين على الولايات المتحدة بفرض رسوم إضافية على سلع أمريكية بنفس القيمة (٥٠ مليار دولار)	أعلنت وزارة المالية الصينية فرض رسوم إضافية بنسبة ٢٥٪ على ١٠٦ منتج أمريكي . من بينها فول الصويا والسيارات والكيماويات . وبعض أنواع الطائرات والذرة . ومنتجات زراعية أخرى .
٦ يوليو ٢٠١٨	فرضت الولايات المتحدة رسوم على ما قيمته ٣٤ مليار دولار من الواردات الصينية .	شملت المنتجات الصينية التي فرضت عليها الرسوم : سيارات . أقراص صلبة . مكونات طائرات وغيرها .
يوليو ٢٠١٨	الصين تفرض بدورها ضرائب على منتجات أمريكية بقيمة ٣٤ مليار دولار .	شملت قائمة المنتجات : منتجات زراعية . سيارات . منتجات بحرية .
٢٣ أغسطس ٢٠١٨	فرضت الولايات المتحدة ضرائب جمركية جديدة على منتجات صينية بقيمة ١٦ مليار دولار . وفي الصين يبدأ تطبيق فرض رسوم بنسبة ٢٥٪ تستهدف ١٦ مليار دولار من السلع والمنتجات الأمريكية .	تم فرض تلك العقوبات المتبادلة غداة استئناف المفاوضات بين البلدين .
٢٤ سبتمبر ٢٠١٨	الولايات المتحدة تفرض ضرائب بنسبة ١٠٪ على ٢٠٠ مليار دولار من الواردات الصينية . والصين ترد بفرض ضرائب على سلع أمريكية بقيمة ٦٠ مليار دولار .	----------
١ ديسمبر ٢٠١٨	هدنة بين الطرفين لمدة ٩٠ يوما للتفاوض	الولايات المتحدة تلغي خطة لفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على ما قيمته ٢٠٠ مليار دولار من المنتجات صينية . كان من المتوقع أن تدخل حيز التطبيق في الأول من يناير ٢٠١٩ . ولكن توقف هذا الإجراء لمدة ٩٠ يوما . ومن جانبها تعهدت الصين بشراء كمية كبيرة من المنتجات الأمريكية . كما أوقفت لمدة ثلاثة أشهر الرسوم الإضافية المفروضة على السيارات . وقطع غيار السيارات الأمريكية . كما سمحت باستيراد الأرز الأمريكي .
١٠ مايو ٢٠١٩	الولايات المتحدة ترفع الرسوم الجمركية بما نسبته ١٠٪ – ٢٥٪ على ٢٠٠ مليار دولار من المنتجات الصينية	الولايات تنهي رسميا الهدنة المتبادلة بعد فشل المفاوضات التجارية مع الصين .
١٣ مايو ٢٠١٩	الصين تفرض رسوما جمركية على منتجات أمريكية تستوردها بقيمة ٦٠ مليار دولار	الصين تعلن أن العقوبات الجديدة ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من يونيو ٢٠١٩ .
١٥ مايو ٢٠١٩	الرئيس الأمريكي يصدر مرسوما يحظر فيه على شركات الاتصالات الأمريكية شراء معدات من شركات أجنبية اعتبر أنها تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي .	استهدفت العقوبات شركات التكنولوجيا الصينية الكبرى وخاصة شركة هواوي . وقد أعلنت الولايات المتحدة في ٢٠ مايو ٢٠١٩ مهلة ثلاثة أشهر قبل تفعيل هذه العقوبات .
١ يونيو ٢٠١٩	الصين ترفع التعريفات الجمركية على منتجات أمريكية بقيمة ٦٠ مليار دولار .	كما أعلنت الصين قائمة بالشركات الأجنبية التي اعتبرتها " غير موثوق بها " .
٢١ يونيو ٢٠١٩	الولايات المتحدة تفرض عقوبات على خمس شركات تكنولوجية صينية	أدرجت وزارة التجارة الأمريكية شركة " سوجون " الكبرى للالكترونيات وثلاثة من فروعها لتصنيع الرقائق . ومعهدا معلوماتيا تابعا للجيش الصيني على قائمة الشركات التي يحظر عليها بيع المنتجات التكنولوجية .

التاريخ	الإجراءات	ملاحظات
٣٠ يونيو ٢٠١٩	الولايات المتحدة ترفع العقوبات على شركة هواوي الصينية	بعد لقاء فى قمة العشرين بين الرئيس الصيني والرئيس الأمريكي . الولايات المتحدة تتراجع عن العقوبات على شركة هواوي الصينية . واستئناف المفاوضات التجارية بين الدولتين .
١ سبتمبر ٢٠١٩	الصين تفرض رسوما نسبتها ٥٪ على البترول الأمريكي الخام . فى المقابل أعلنت الإدارة الأمريكية فرض رسوم نسبتها ١٥٪ على واردات صينية قيمتها ١٢٥ مليار دولار . كما أعلنت الصين أنها ستفرض رسوما جمركية بنسبة ٥٪ - ١٥٪ على ١٧١٧ سلعة ومنتجا أمريكيا . يبدأ تحصيل الرسوم الإضافية عليها اعتبارا من ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ .	تشمل القائمة الأمريكية منتجات استهلاكية صينية مثل أجهزة التليفزيون . والكتب . والسلع الرياضية (أحذية – مضارب الجولف – ألواح التزلج على الماء – وثياب رياضية وغيرها) وحفاضات الأطفال . ومنتجات الأغذية . وأثاث وأوان منزلية . وآلات موسيقية . ولعب أطفال .

المصدر: من إعداد الباحث .

ويمكن إجمال المطالب الأمريكية المقدمة إلى الصين فى المفاوضات التجارية فى الآتي :

توفير حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية الأمريكية ، والحد من انتهاك الشركات الصينية للملكية الفكرية الأمريكية .

إنهاء الإعانات للشركات الصينية المملوكة للدولة .

تحسين وصول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الصينية .

الحد من العجز التجاري بين الولايات المتحدة والصين (فالميزان التجاري الأمريكي يعاني عجزاً مستمراً مع الصين منذ سنوات) .

ويوضح الجدول التالي العجز فى الميزان التجاري الأمريكي مع الصين خلال السنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٨ .

جدول (٣) الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٨ (بالمليون دولار)

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الواردات من الصين	٤٨٦,٢٩٦,٢٣٨	٥٠٤,٠٢٨,١١٧	٤٨١,٣٦٩,٨٩٠	٥٢٥,٨٠١,٢٣١	٥٦٣,٢٣٤,٦٢٢
الصادرات إلى الصين	١٢٣,٦٧٥,٦٢٣	١١٦,٠٧١,٧٠٩	١١٥,٥٩٤,٧٨٤	١٢٩,٨٠٣,١٧٢	١٢٠,١٤٨,١٤١
الميزان التجاري	- ٣٦٢,٦٢٠,٦١٥	- ٣٨٧,٩٥٦,٤٠٨	- ٣٦٥,٧٧٥,١٠٦	- ٣٩٥,٩٩٨,٠٥٩	- ٤٤٣,٠٨٦,٤٨١

المصدر : إيمان زهران " الحمائية التجارية .. مآلات النزاع التجاري الأمريكي – الصيني " مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الأهرام . القاهرة . العدد ٢١٨ . اكتوبر ٢٠١٩ ص : ٨٥ .

أثار النزاع التجاري الصيني – الأمريكي :

لم تبد الصين أي مؤشرات للتراجع أو الرضوخ للمطالب الأمريكية ، بالرغم من تسجيل مؤشرات نمو الإنتاج الصناعي أدني معدل لها فى منتصف عام ٢٠١٩ وذلك منذ عام ٢٠٠٢ ، بنسبة بلغت ٤,٨ ٪ ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمتوقع (٦٪) ، ومن المتوقع طبقاً للعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية انخفاض معدل النمو الصيني فى السنوات القادمة إذا استمرت حالة الصراع التجاري مع الولايات المتحدة .

وبالنسبة للأثر على الولايات المتحدة ، فإن الشركات الأمريكية – طبقاً للمستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي – هي التي ستدفع الرسوم الجمركية على أي بضائع تستورد من الصين ، فالمستوردون الأمريكيون وليست الشركات الصينية هم من سيدفع الرسوم الجمركية فى صورة ضرائب للحكومة الأمريكية ، وأن المستهلكين الأمريكيين سوف يتحملون تلك التكاليف الزائدة فى صورة أسعار مرتفعة للسلع التي سوف يشترونها ، كما أن الرسوم التي تم فرضها على مجموعة كبيرة من صادرات الصين مثل الصلب والغسالات وغيرها كلفت الشركات الأمريكية والمستهلكين نحو ٣ مليار دولار فى الشهر ، عبارة عن ضرائب إضافية وارتفاع أسعار ، بالإضافة إلى نحو ١,٤ مليار دولار خسائر لانخفاض الطلب[١] ، وقد ارتفعت أسعار الأحذية المستوردة من الصين من ١٥٠ دولارا للحذاء الواحد إلى ٣٠٦ دولار بعد فرض الرسوم الجمركية ، طبقاً لجمعية بائعي الأحذية الأمريكية ، ويقرر الاتحاد الأمريكي للملابس والأحذية الخسارة التي سوف تتحملها أسرة أمريكية مكونة من ٤ أفراد بعد فرض الرسوم بما يتراوح بين ٥٠٠ – ٨٠٠ دولار سنوياً[٢] .

وقد تأثر كثير من القطاعات الاقتصادية الأمريكية من الحرب التجارية مع الصين ، ففي القطاع الزراعي ، تعتبر الصين أكبر سوق للعديد من المحاصيل الأمريكية ، والتي خضعت للتعريفات الجمركية الانتقامية ، بما فى ذلك الفاكهة واللحوم والحبوب ، كما يعد فول الصويا من أكبر الصادرات الزراعية الأمريكية ، ومعظم الصادرات منه ذهبت للصين قبل الحرب التجارية بين الدولتين ، وقد سجلت

(1) Kristina Baris and others " The Impact of trade conflict on Developing Asia " Asian Development Bank , Working Paper Series , NO. 566 , December 2018 , PP:8 – 10 .

(٢) انظر بتوسع أكثر :

- Trade Partnership Worldwide , " Estimated Impacts of Tariffs on the U.S Economy and Workers " February 2019 , PP : 13 – 17 .

- الأهرام " أسرار الحرب التجارية على الصين " عدد بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٩ ، ص : ٧ .

صادرات فول الصويا الأمريكية إلى الصين (فى الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠١٩) أدني مستوى لها منذ عام ٢٠٠٢ وفقاً لبيانات الحكومة الأمريكية ، وتراجعت صادرات اللحوم إلى أدني مستوى لها فى تسع سنوات ، وللتعويض عن الخسائر فى المبيعات إلى الصين ، قدمت الحكومة الأمريكية مساعدات بقيمة ٢٨ مليار دولار لمزارعيها ، أما بالنسبة للصناعات التكنولوجية ، فقد تراجعت أسهمها بنسبة ٥٪ ، وحذرت جمعية " تكنولوجيا المستهلك " من أن الرسوم الجمركية تكلف قطاع التكنولوجيا الأمريكي نحو ١,٣ مليار دولار شهرياً ، كما أنه من المتوقع أن تكون مصانع السيارات الأمريكية من أكبر الخاسرين من ارتفاع الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين ، حيث خفضت العديد من الشركات الكبرى لصناعة السيارات والدراجات النارية توقعات الأرباح بعد ارتفاع أسعار الصلب والألمونيوم بعد زيادة الرسوم المفروضة عليها ، مثل شركة فورد ، وجنرال موتورز ، كما انخفضت مبيعات شركة فيات كرايسلر فى الصين عام ٢٠١٨ ، وفي العام نفسه أعلنت شركة جاجوار لاندروفر عن خسارة للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات بعد تباطؤ المبيعات إلى الصين[١] .

أما بالنسبة للاقتصاد العالمي ، فقد انخفض نموه إلى ٤٪ عام ٢٠١٨ ، ومن المتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٣٪ عام ٢٠١٩ [٢] تتوقع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) خسارة الاقتصاد العالمي نحو ٦٠٠ مليار دولار ، أو نحو ٠,٧٪ من النمو العالمي بحلول ٢٠٢١ إذا توصلت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ، وقد يتجه الاقتصاد العالمي نحو الركود[٣] .

وعلى الرغم من الأضرار والخسائر التي سوف تترتب على النزاع التجاري الأمريكي - الصيني ، إلا أن هناك من يستفيد من ذلك النزاع ، حيث إن فرض رسوم جمركية من جانب الولايات المتحدة على الصين يوازي صدمة ايجابية بالنسبة لباقي دول العالم ، حيث أصبحت الواردات من غير الصين أرخص نسبياً ، ويأتي فى مقدمة المستفيدين ، دول الاتحاد الأوربي ، وكندا ، المكسيك ، واليابان والبرازيل ، فالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة سوف تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الاسترالي ، حيث تعتبر

(١) انظر تفصيل أكثر :

- Kristina Baris and others , op.cit , p: 3 .

- Maj Gen Mallick " US-China Trade War : Analyses of Deeper Nuances and Wider Implications " Vivekanada International Foundation ,VIF paper, September 2018 , p:14 .

(2) - Dan Steinbock " US-China Trade War and its Global Impacts " Shanghai Institutes for International Studies , China Quarterly of International Strategic Studies,2018 . Vol. 4, No. 4 , p: 537

(٣) انظر فى ذلك : قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، على الرابط (تمت الزيارة فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩) ، http://oecd.org/economic-outlook/

استراليا الحليف التجاري الأكبر للصين ، كونها تقوم بشراء كميات كبيرة من الحديد والفحم الصيني ، كما يعتبر القطن الاسترالي بديلاً للقطن الأمريكي بالنسبة للصين (وهو من السلع المستهدفة بالرسوم الجمركية).

وسوف تكون الفرصة متاحة أمام اليابان للحصول على حصة سوقية أكبر فى الصين ، لتحل محل الموردين الأمريكيين للمركبات والطائرات والمواد الكيميائية .

وسوف يدفع الصراع الأمريكي الصيني إلى مزيد من التعاون والشراكة التجارية بين الصين وأوروبا ، وبين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية[١] ، وقد ارتفعت صادرات الشركات الأوربية إلى نحو ٧٠ مليار دولار إضافية خلال عام ٢٠١٨ ، منها صادرات إضافية للولايات المتحدة بإجمالي ٥٠ مليار دولار ، للتعويض عن تراجع الصادرات الصينية إلى أمريكا ، و ٢٠ مليار دولار من الصادرات الأوربية إلى الصين تعويضاً عن تراجع الصادرات الأمريكية ، وهو ما رفع الصادرات الأوربية بنسبة ١٪ ، وتمتلك المكسيك الفرصة لتصبح أكبر مصّدر لأجهزة التلفزيون المسطحة إلى السوق الأمريكية ، حيث تندرج هذه السلعة ضمن آلاف المنتجات الصينية التي تستهدفها الرسوم الجمركية الأمريكية ، كما يمكن للمزارعين المكسيكيين أن يحلوا بديلاً للموردين الأمريكيين فى سوق لحوم الخنزير الصينية ، وهي من أكبر أسواق اللحوم فى العالم ، بعد أن فرضت الصين رسوماً جمركية على اللحوم الأمريكية ، وقد تمكنت المكسيك من رفع صادراتها إلى الولايات المتحدة بنسبة ٦٪ ، واليابان بنسبة ٣٪ ، وكندا بنسبة ٤٪ ، أما فيتنام فقد حلت محل الصين فى أنشطة جمع وتركيب الآلات لترفع نسبة صادراتها إلى ٥٪[٢] . كما أن دولاً مثل البرازيل والأرجنتين والاورجواي سيكون أمامها الفرصة لزيادة صادراتها إلى سوق الحبوب الصيني الكبير ، ومن المنتظر أن تشهد صادرات الملابس من مصر والأردن ، وصادرات المشروبات من بريطانيا وفرنسا طفرة فى الطلب من الصين .

خيارات الصين فى نزاعها التجاري مع الولايات المتحدة :

تمتلك الصين مجموعة من الخيارات فى نزاعها التجاري مع الولايات المتحدة ، ومن بين تلك الخيارات الآتي :

(1) Maj Gen Mallick , op.cit , pp : 39-40 .

(٢) انظر بتفصيل أكثر :

- UNCTAD " Trade and Trade diversion effects of United States tariffs on China " UNCTAD Research Paper NO.37 , September 2019 , PP :11-17 .

التضييق على الشركات الأمريكية ، وتمتلك الصين تاريخاً فى تبني القيود الجمركية ، وفرض إجراءات وتدابير صارمة ، ورفع تكلفة عمل الشركات الدولية على أراضيها ، ولكن تظل هذه الاستراتيجية ذات تكلفة كبيرة على البلدين .

تخفيض قيمة اليوان الصيني : فانخفاض قيمة اليوان يعني صادرات صينية أرخص ، وأكثر تنافسية ، وفي الوقت نفسه سيجعل المنتجات الأمريكية أعلى سعراً ، ولاسيما تلك المعرّضة لتعريفات جمركية أعلى ، ولكن يجب القول أن هذا الإجراء له محاذير كثيرة.

الحد من أرصدة الديون الأمريكية ، حيث تحتفظ الصين بديون على الحكومة الأمريكية (سندات الخزانة الأمريكية) تبلغ ١,١٧ تريليون دولار ، وقد تستخدم الصين تلك الوسيلة – الحد من أرصدتها من تلك الديون – فى مرحلة ما من صراعها التجاري مع الولايات المتحدة[١] .

مبادرة الحزام والطريق ، وخطة الصين " صنع فى الصين ٢٠٢٥ " : ستعطي هذه المبادرات الصين مجالاً أوسع للحركة ، وأسواق متسعة ، بالإضافة إلى استراتيجية الصين القائمة على التركيز على الطلب المحلي ، وهي خطة قد تجعل من الصين فى المنظور القريب أقل اعتماداً على التجارة الخارجية .

التحكم فى المعادن النادرة : تسيطر الصين على نحو ٨٥٪ - ٩٥٪ من إجمالي إنتاج وإمداد هذه المعادن ، والشركات الأمريكية تعتمد بشكل كبير على هذه المعادن النادرة ، وقد قامت الشركات الصينية بتعزيز سيطرتها على تلك المعادن النادرة ، والتي تعتبرها ورقة مساومة قوية فى نزاعها التجاري مع الولايات المتحدة ، فأي حظر عليها يمكن أن يشل صناعات تكنولوجية كثيرة ، والمعادن النادرة هي مجموعة من الفلزات تضم ١٧ عنصراً كيميائياً ، وتتميز بعدد من الخصائص الفيزيائية والكيميائية المهمة ، التي تؤهلها للدخول فى صناعة عدد كبير من الأجهزة الالكترونية الحديثة والمتطورة ، وتعد أساسية لإنتاج الهواتف الذكية ، والأجهزة اللوحية ، والسماعات الذكية ، كما تدخل فى مكونات البطاريات ، وفي بعض مكونات صناعة السيارات الكهربائية ، بالإضافة إلى استخدامها فى صناعة الالكترونيات الضوئية .

---

(١) يجب القول أن قيام الصين بتصفية كمية كبيرة من هذه السندات سوف يؤثر بصورة كبيرة على الأسواق العالمية . إذ سيضعف الارتفاع الكبير فى المعروض من سندات الخزانة الأمريكية من قيمتها . وسيجعل اقتراض المال باهظا للشركات الأمريكية والمستهلكين . وسيشهد الاقتصاد الأمريكي نتيجة لذلك تباطؤا كبيرا . لكن انخفاض الأسعار سيعني تأثيرا سلبيا كذلك على الاقتصاد الصيني . فربما لن تجد الصين بديلا استثماريا بنفس ضمانات السندات الأمريكية .

الخاتمة

تجني الصين منذ أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ثمار التراكم الذي حققته خلال ثلاث عقود سابقة ، وبالتالي يزداد طموحها إلى اكتساب مزيد القوة الاقتصادية على الصعيد العالمي ، وليس على المستوى الإقليمي فقط ، ومن هنا جاء تعارض المصالح بين الولايات المتحدة والصين ، وخاصة بعد المشروعات الصينية شديدة الطموح كمبادرة الحزام والطريق (٢٠١٣) ، وخطة " صنع فى الصين ٢٠٢٥ " (٢٠١٥) ، وترغب الصين بعد اكتمال تلك المشروعات أن تزيح الولايات المتحدة ، وأن تكون هي القوة الاقتصادية الأولى عالمياً ، فنمو الاقتصاد الصيني وتنوعه ، بالإضافة إلى تنامي قوة الصين التكنولوجية بصورة متسارعة ، وشركاتها التي تزداد وتصبح أكثر تطوراً وحداثة بصورة كبيرة ، كل تلك العناصر قد تمكن الصين فى المستقبل القريب من التفوق على الولايات المتحدة كقوة اقتصادية عالمية أولى ، وهو ما تحاول الولايات المتحدة إعاقته بكل الوسائل .

ومن هنا بدء النزاع التجاري الحاد بين الدولتين منذ بدايات عام ٢٠١٨ ، وقد مر ذلك النزاع بعده مراحل ، وكانت له آثاره المتباينة على اقتصاد البلدين ، وعلى اقتصاد كثير من دول العالم ، وعلى مجمل الاقتصاد العالمي .

النتائـــج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

إن النزاع التجاري الذي تخوضه الولايات المتحدة ضد الصين لا يتعلق فى المقام الأول بفائض الميزان التجاري لصالح الصين بقدر ما هو هجوم شامل على الاستراتيجية الصينية ، التي تستهدف جعلها اقتصادا متقدما من الناحية التكنولوجية ، ومعتمدا على الذات ، وأكثر تقدما من الغرب .

تمتلك الصين العديد من الخيارات والوسائل فى صراعها التجاري الحاد مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي قد تستخدمها – أو تستخدم بعضها – فى مرحلة ما من صراعها التجاري والاقتصادي مع الولايات المتحدة .

التوصيات

يمكن للدول النامية الاستفادة من التجربة الصينية من أجل تدعيم قاعدتها التنموية ، وخلق قاعدة تكنولوجية محلية ، والتركيز على المجالات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة .

يتوجب على الدول النامية (ومن بينها مصر) دراسة التجربة الصينية فى دعم الصناعات المحلية ونقل التكنولوجيا ، ودعم الموارد البشرية .

يمكن للكثير من الدول النامية عقد شراكة اقتصادية مع الصين ، والاستفادة من مشروعاتها المستقبلية كمشروع الحزام والطريق .

مراجع الدراسة

مراجع باللغة العربية :

- أبو بكر الدسوقي ، " هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين ؟ " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٨ ، أكتوبر ٢٠١٩ .

- أحمد السيد النجار ، " حرب أم سلام على جبهة التجارة الأمريكية " مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢١ ، يوليو ١٩٩٥ .

- إيهاب خليفة " مأزق هواوي ، أبعاد الصراع الصيني – الأمريكي على الهيمنة التكنولوجية " ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٨ . على الرابط :

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4386/

- أنطوان برونيه، جون بول ريشار " التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية، الإمبريالية الاقتصادية " ترجمة / عادل عبد العزيز، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ٢٠١٦ .

- إيفيلين دوريل – فير " الاقتصاد الياباني " الهيئة العامة السورية للكتاب ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ٢٠١٠ .

- بنك قطر الوطني (QNB) " تحليل مبادرة الحزام والطريق الصينية " ، مايو ٢٠١٩ .

- تشو سن دي ، " صنع فى الصين ٢٠٢٥ فى الثورة الصناعية الرابعة " شبكة الصين ، ٢٤ يونيو ٢٠١٨ ، على الرابط : http://arabic.china.org.cn/txt/2018-06/24/content_53244931.htm

- التقرير الاستراتيجي العربي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

- جبران سفيان ، سعيد زيدان " التموقع الجيوسياسي للصين فى منطقة أسيا الوسطي فى إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية ٢٠١٣ – ٢٠١٧ .. دراسة حالة أوزباكستان " ، دراسة ضمن كتاب " مبادرة الحزام والطريق الصينية ،

- مشروع القرن الاقتصادي فى العالم " ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، ٢٠١٩ .

- جين ليانج شيانج ، إن جاناردان " مبادرة الحزام والطريق ، الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج " أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، أبو ظبي ، ٢٠١٨ .

- حسن وانج ماو هو ، " تقرير عمل الحكومة .. انجازات تحققت وأخرى فى الطريق " الأهرام، عدد بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٣ .

- د . زينب عبد الله " الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية " دراسة ضمن كتاب "

- مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مشروع القرن الاقتصادي فى العالم " ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات

- الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، ٢٠١٩ ١٥ .

- د . شناز بن قانه " الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية " ، دراسة ضمن كتاب " مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مشروع القرن الاقتصادي فى العالم "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية زوالسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا .

- صحيفة الأهرام " استثمارات الغرب فى طريق الحرير تضاهي الصين ، ودول أسيوية تعتبر بكين الشريك الأهم " ، عدد بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣ .

- صحيفة الأهرام " أسرار الحرب التجارية على الصين " عدد بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٨ .

- د . عبد الله عشاش " أهمية دور مبادرة الحزام والطريق الصينية فى القارة الأسيوية " دراسة ضمن كتاب " مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مشروع القرن الاقتصادي فى العالم " ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، ٢٠١٩ .

- د . على صلاح ، " مشروع الحزام والطريق .. كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي " تقرير المستقبل ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبي دولة الإمارات ، ٢٠١٨ .

- فرانسواز لوموان " الاقتصاد الصيني " ترجمة صباح ممدوح، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠ .

- فولفجانج هيرن " التحدي الصيني .. أثر الصعود الصيني فى حياتنا " كتاب العربية، وزارة الثقافة والإعلام، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١١ .

- كينئيتشي أونو " التنمية الاقتصادية فى اليابان ، الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية " دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٧

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ، " تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦ ، دور التكنولوجيا والابتكار فى التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة " ، إليونيدو ، ٢٠١٦ .

- د . نادية كاظم العبودي " مبادرة الحزام والطريق الصينية .. دراسة تأريخية " دراسة ضمن كتاب " مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مشروع القرن الاقتصادي فى العالم " المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين، ألمانيا ، ٢٠١٩ .

- د . نورهان الشيخ "الحزام والطريق، بوابة الصين ومصر للعالمية " صحيفة الأهرام عدد بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٧ .

- وكالة الأنباء الصينية " مبادرة الحزام والطريق تعزز الترابط والتنمية بطول الطريق القديم " عي الرابط : http://arabic.news.cn/2017-01/02/c_135949537.htm

ووسي كه ، " الصين على طريق الإصلاح والانفتاح " صحيفة الأهرام . عدد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ .

المراجع الأجنبية :

- Lingling Wei and Bob Davis " China prepares policy to increase Access for Foreign Companies " The Wall Street Journal , 12/12/2018 , in :

https://www.wsj.com/articles/china-is-preparing-to-increase-access-for-foreign-companies-11544622331

- Daniel Gros " This is not a trade war , it is a struggle for technological and geo-strategic dominance" in '' The US-China trade war " cesifo forum , vol.20 , spring 2019 , pp: 21-26.

- Stormy A. Mildner & Claudia Schmucker " The battle of the giants : US trade policy vis-à-vis China " in '' The US-China trade war " cesifo forum , vol.20 , spring 2019 , p:6

- Rebecca Fannin "China Tech Investing in U.S. slows and refocuses in rough current " in :

https://www.forbes.com/sites/rebeccafannin/2018/03/04/china-tech-investing-in-u-s-slows-and-refocuses-in-rough-currents/#338a9bd132f6

- A web of Silk :China talks of building a" digital Silk Road '' An ancient Silk Road City Wants to cash. In, The Economist , 31/5/2018, accessible at : https://econ.st/2klyYNK

- The White House " National Security Strategy of the United State of America " December 2017 , pp : 45-52 , on :

https://www.whitehouse.gov

- Terence Tai Chong , Xiaoyang Li " Understanding China – US trade war : Causes , economic impact , and the worst- case scenario " the china university of Hong Kong , working paper NO. 71 , February 2019 , pp : 11- 15

- Clyde Prestowitze ,"Japanese Vs. Western Economies " Technological Review , May – June , 1988 , P. 32 .

- Kristina Baris and others " The Impact of trade conflict on Developing Asia " Asian Development Bank , Working Paper Series , NO. 566 , December 2018 , PP:8 – 10 .

- Trade Partnership Worldwide , " Estimated Impacts of Tariffs on the U.S Economy and Workers " February 2019 , PP : 13 – 17

- Maj Gen Mallick " US-China Trade War : Analyses of Deeper Nuances and Wider Implications " Vivekanada International Foundation ,VIF paper, September 2018 , p:14

- Dan Steinbock " US-China Trade War and its Global Impacts " Shanghai Institutes for International Studies , China Quarterly of International Strategic Studies,2018 . Vol. 4, No. 4 , p: 537

- UNCTAD , " Trade and Trade diversion effects of United States tariffs on China " UNCTAD Research Paper NO.37 , September 2019 , PP :11-17 .

The trade dispute between the United China Causes and limitations

Dr. Ahmed Farouk Abbas

Abstract

The US-China trade war has recently escalated, which has had a significant impact on both countries' economies and on international trade. The essence of the conflict is essentially a dispute for leadership and domination of global economy.

The most critical dimension in the US-China conflict is the future Chinese initiatives, upon completion of which it hopes to fully rebuild the international economic system to its own interest. China's Belt and Road Initiative (BRI) is a direct threat to US economic interests in Asia, the Middle East, Africa and Europe. It partially works to find an alternative global path to the system of roads linking Europe with East and Japan dominated by USA, while the "Made in China 2025" plan comes as a serious Chinese attempt to build self-technological and scientific capabilities away from US economic power and competing with it.

The US-China trade war in the second decade of the 21st century was preceded by a similar conflict between the United States and Japan in the 1980s and 1990s. It is a commercial and technological conflict in which the United States had the upper hand, and China made great benefit from the lessons of such conflict.

The US-China trade war began in early 2018, and has gone through many stages, ranging from imposing mutual customs duties and taxes to the stage of trade negotiations between the two countries. After that, the conflict and mutual sanctions resumed after the failure to reach solutions by negotiations. China has put forward some solutions and proposals to settle the dispute, but they were rejected by the United States.

Key Words : Chinese Economy – Trade dispute – Rare metals – customs tariffs – Trade war – Belt and Road initiative .